

PROVISIONAL

A/42/PV.90
16 December 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
ثم : السيد بيترز (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
(نائب الرئيس)

- تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : [١٢٥]
(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٨]
(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة
(ب) تقرير الأمين العام
(ج) مشروعا القرارين
(د) تقرير اللجنة الخامسة
(هـ) رسالتان واردتان من السويد والنرويج

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ١٢٥ من جدول الأعمالتمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط :(١) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة

(A/42/840)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة للسيد فيليكس أبولي

بي كواسي ، مقرر اللجنة الخامسة ليقدم تقرير اللجنة بشأن البند ١٢٥ (١) من جدول الأعمال .

السيد أبولي بي كواسي (كوت ديفوار) مقرر اللجنة الخامسة (ترجمةشفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الخامسة

(A/42/840) بشأن البند ١٢٥ (١) من جدول الأعمال ، المعنون "تمويل قوات الأمم

المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك" .

اعتمدت اللجنة الخامسة في جلستها الـ ٤٨ مشروع قرارين متعلقين بتمويل قوة

الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وهما واردان في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة .

وبمقتضى مشروع القرار ألف فإن الجمعية العامة تخصص ١٧ ٦٦٤ ٠٠٠ دولار

لعمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر

١٩٨٧ الى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وتأذن للأمين العام بالدخول في التزامات تتعلق

بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمعدل لا يتجاوز ٢ ٩٤٤ ٠٠٠ دولار في الشهر

للفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ الى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، اذا قرر

مجلس الأمن استمرار القوة الى ما بعد فترة الأشهر الستة المأذون بها بموجب قراره

٦٠٣ (١٩٨٧) .

وبموجب مشروع القرار بء ، تقرر الجمعية العامة تعليق أحكام المواد ٥-٢ (ب)

و ٢-٥ (د) و ٤-٣ و ٤-٤ من النظام المالي للأمم المتحدة فيما يتعلق بمبلغ ٩٢١ ٣٣١ ١

دولارا الذي كان سيتعين لولا ذلك التنازل عنه عملا بتلك الأحكام ، على أن يقيد هذا

المبلغ في الحساب الختامي المشار اليه في منطوق قرار الجمعية العامة ١٣/٢٣ هـ ،

ويبقى معلقا الى حين اتخاذ الجمعية العامة قرارا آخر بشأنه .

(السيد أبولي بي كواسي ،
مقرر اللجنة الخامسة)

وبالنيابة عن اللجنة الخامسة ، يشرفني أن أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين اللذين عرضتهما للتو .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : إذا لم يكن هناك اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي . فسوف أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

تقرر ذلك

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : سوف تقتصر البيانات من ثم على تحليل التصويت .

وقد أوضحت الوفود مواقفها من توصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وأثبت ذلك في السجلات الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه بمقتضى الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ فقد وافقت الجمعية العامة على أن : "تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" ؟

وتشمل توصية اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة (A/42/840) مشروع القرارين ألف وباء .
ونبدأ الآن عملية التصويت .

في اللجنة الخامسة تم التصويت على مشروع القرارين معا . فإذا لم أسمع اعتراضا ، فإن الجمعية العامة ستحذو حذو اللجنة .

تقرر ذلك

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرارين ألف وباء . وقد طُلب إجراء تصويت مسجل .
أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، هندوراس ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، أيرلندا ، إسرائيل ، اليابان ، الأردن ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيشيل ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، تركيا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، زائير ، زيمبابوي .

المعارضون : ألبانيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية .

المتنعون : أفغانستان ، الجزائر ، كوبا ، العراق ، ملديف .

اعتمد مشروعاً القرارين ألف وباء بأغلبية ٩٤ صوتاً مقابل ٢ أصوات مع امتناع

٥ أعضاء عن التصويت (القراران ٧٠/٤٢ ألف وباء)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر

البند الفرعي (٢) من البند ١٢٥ من جدول الأعمال .

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية ألمانيا الاتحادية وبوتسوانا وتونس ورومانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسري لانكا وغينيا - بيساو والفلبين وكولومبيا والكويت وليبيريا ومالطة وملاوي والمملكة العربية السعودية بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة ، وأبلغتها وفود أنغولا والسودان وفيت نام واليمن بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت .

البند ١٨ من جدول الاعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(١) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة (A/42/23 ، A/AC.109/889-891 ، 892 ، Add.1 و 2 ، 893

و Add.1 ، 894 ، Add.1 ، 895 ، 896 ، Add.1 و 2 ، 897 ، 898 ، Add.1 ،

903-899 ، 904 ، Corr.1 ، 905-912 ، 913 ، Add.1 ، 914 ، 915 ، 918 ،

921 ، 932)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/601)

(ج) مشروعا القرارين (A/42/L.38 ، A/42/L.39)

(د) تقرير اللجنة الخاصة (A/42/845)

(هـ) رسالتان واردتان من السويد والنرويج (A/42/733 ، A/42/763)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن ألفت انتباه الممثلين

إلى خطأ مطبعي في النص الانكليزي للوثيقة A/42/L.39 والتي يجب أن يكون عنوانها :
"نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار".

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن اقترح بأن تغفل قائمة
المتكلمين في هذا البند ظهر اليوم .

إذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للسيد مقرر

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
لعرض تقرير اللجنة .

السيد عرنوي (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة

المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤

الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة للنظر فيه . ويغطي هذا التقرير أعمالها خلال عام ١٩٨٧ وهو وارد في الوثيقة A/42/23 .

إن التقرير الذي يتصل ، من بين جملة أمور ، بالبند ١٨ من جدول الأعمال مقدم طبقا للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٤١/٤١ بآء المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تنفيذ الاعلان والذي طلبت فيه الجمعية من اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتامما في جميع الاقاليم التي لم تنل استقلالها بعد ، والقيام بوجه التحديد بوضع اقتراحات محددة لإزالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار .

وتطبيقا لهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة استعرضت اللجنة الخاصة خلال السنة تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بالاقاليم المتبقية ، وقامت بصياغة سلسلة من التوصيات بغية الاسراع بعملية انهاء الاستعمار ، وتيسير التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب تلك الاقاليم .

وتتضمن هذه التوصيات ، ضمن بنود أخرى ، بأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من المصالح التي تعوق تنفيذ الاعلان . والأنشطة العسكرية ، والتدابير التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وتنفيذ الاعلان من قبل الوكالات المتخصصة ، والمؤسسات الدولية التي ترتبط بالامم المتحدة ، والمعلومات المحالة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

كما كرمت اللجنة قدرا كبيرا من اهتمامها خلال السنة لإنهاء استعمار الاقاليم الصغيرة . وفي هذا الصدد ، أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار حقيقة أن البعثات الزائرة الموفدة من قبل الامم المتحدة قد وفرت السبل الفعالة من أجل التحقق من الحالة في تلك الاقاليم الصغيرة . وبالتالي ، شددت مرة أخرى على أهمية ايضاد مثل هذه البعثات الى الاقاليم الواقعة تحت الادارة الاستعمارية من أجل الاسراع في تنفيذ الاعلان .

وفي سياق مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، فإن اللجنة قد تناولت ، أيضا ، بشكل منفصل بندا معنونا "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٦ والذي يخص بورتوريكو" وفي هذا الصدد ، فإن اللجنة ، وبعد الاستماع الى ممثلي عدد من المنظمات ، اتخذت موقفا بشأن هذا البند كما هو وارد في الفصل الاول من التقرير .

وكما ينعكس في الفصل الثاني من التقرير قامت اللجنة الخاصة بعدد من المهام الاخرى المسندة اليها من قبل الجمعية العامة في مختلف القرارات ، وكذلك ، تلك المهام المترتبة على مقرراتها السابقة والتي تخص مسألة نشر المعلومات عن أعمال الأمم المتحدة في مجال انتهاء الاستعمار .

وفي هذا الصدد شددت اللجنة مرة أخرى على الحاجة الى تعبئة الرأي العام العالمي تأييدا لشعوب الاقاليم المستعمرة ، وخاصة من أجل تكثيف النشر المستمر والواسع النطاق للمعلومات بشأن النضال الذي تشنه الشعوب المعنية في الجنوب الافريقي . مع أخذ الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في عملية انتهاء الاستعمار بعين الاعتبار ، فقد شجعت اللجنة الخاصة مرة أخرى تلك المنظمات على الاستمرار في حملتها المناهضة للاستعمار ، وتكثيف هذه الحملة .

وخلال هذه السنة اشتركت اللجنة في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدتها المنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية . وعلى ضوء النتائج البناءة ، وتمشيا مع المقررات ذات الصلة للجمعية قررت اللجنة أن تستمر في الابقاء على الاتصالات الوثيقة مع المنظمات المعنية ، وأن تشترك في المؤتمرات ، والحلقات الدراسية ذات الصلة ، وغيرها من الاجتماعات التي تنظمها تلك المنظمات ، وكذلك هيئات الأمم المتحدة المعنية .

وأود أن أسترعي انتباه الاعضاء للاقتراح الوارد في فرع ياء من الفصل الاول المعنون "الأعمال المقبلة" والذي تأمل اللجنة أن يحوز موافقة الجمعية لكي تتمكن اللجنة من المضي بالاضطلاع الفعال بتلك المهام التي لم تستكمل بعد .

وتوصي اللجنة الخاصة بأن تجدد الجمعية العامة نداءها الى الدول المعنية القائمة بالادارة لكي تتخذ كل الخطوات اللازمة لتنفيذ الاعلان ، وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وذلك طبقا للرغبات المعرب عنها بحرية من قبل شعوب الاقاليم المعنية . وفي هذا الصدد ، فإن اللجنة الخاصة ، آخذة بعين الاعتبار النتائج المفيدة التي تم احرازها نتيجة للاشتراك النشط من قبل الدول القائمة بالادارة في أعمالها ، توصي اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى من الدول القائمة بالادارة أن تتعاون وأن تستمر في التعاون مع اللجنة وذلك للوفاء بولايتها ، وخاصة أن تشترك بشكل نشط في أعمال اللجنة المتمثلة بالاقاليم الواقعة تحت ادارة هذه الدول . وبالإضافة الى ذلك ، ومع مراعاة تأكيد الجمعية العامة على أن الاشتراك المباشر للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة هو إحدى الوسائل الفعالة من أجل تعزيز تقدم الشعوب في تلك الاقاليم حتى تصل الى موقف المساواة مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فإن اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة بدعوة الدول القائمة بالادارة الى أن تسمح لممثلي الاقاليم المعنية بالمشاركة في مداوات اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة فيما يتعلق بالبنود التي تخص بلدانهم .

وقد تود الجمعية العامة أيضا أن تجدد مناشدتها لكل الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في داخل منظومة الأمم المتحدة كيما تمتثل لشتى الطلبات الموجهة إليها من الأمم المتحدة في قراراتها بشأن مسألة إنهاء الاستعمار . وبالنسبة عن اللجنة الخاصة أوصى بأن يلقى هذا التقرير ما يستحقه من اهتمام كبير من الجمعية العامة .

وقبل أن اختتم كلمتي ، اسمحوا لي بأن أعرب لكل أعضاء اللجنة الخاصة ، لاسيما رئيسها السفير تاديي ممل اشيوبيا وغيره من المسؤولين في اللجنة ، عن امتناني العميق لما تلقيته منهم في الوقت المناسب من مشورة وتعاون وتأييد ، الأمر الذي ييسر بشكل كبير من مهمتي كمقرر لهذه اللجنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليتولى عرض مشاريع القرارات .

السيد تاديي (اشيوبيا) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قام مقرر لجنة ال ٢٤ الخاصة ، السيد أحمد فاروق عرنوس ممثل الجمهورية العربية السورية ، بكفاءته المعهودة بتقديم عرض موجز لأعمال اللجنة خلال عام ١٩٨٧ . ومن ثم ، فإن مهمتي كرئيس للجنة قد تيسرت بشكل كبير ، كالمعتاد ، الأمر الذي أتوجه من أجله بخالص الشكر لمقرر لجنتنا .

إننا بوصفنا بشرا ومسؤولين أناطت بنا هذه الجمعية العامة ولاية خطيرة فقد أعلننا مشاركتنا في تأييد التطلعات الحقيقية للملايين من البشر الذين لا يزالون يبرزحون تحت نير عبودية الاستعمار . ولا تزال الحالة الخطيرة السائدة في ناميبيا بوجه خاص تستحوذ على اهتمامنا البالغ . فالسياسات البغيضة التي تمارسها جنوب افريقيا العنصرية ، والتي أديننت عالميا ، تناقض المثل والمبادئ التي تعتنقها هذه المنظمة وترتكها . وعلى مرّ السنين ، حاولت بريتوريا بوقاحة محسوبة أن تفرض سيطرة استعمارية مستمرة على ذلك الاقليم الدولي في ظل نظام عميل . وتحت ستار التظاهر

بقبول قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واصل النظام العنصري اللجوء الى أساليب مراوغة ومضلّة بقصد الالتفاف حول خطة الأمم المتحدة ، مع الترويج في نفس الوقت لتسوية داخلية من خلال ما يسمى بالحكومة المؤقتة .

لذلك ، طالبت اللجنة الخاصة بأن تنفذ جنوب افريقيا فوراً ودون شرط قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأي محاولة لتقويض التوافق الدولي في الآراء المجسّد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أو للحيد عنه يتعيّن رفضها ، لأن ذلك التوافق في الآراء يمثل الأساس المقبول الوحيد لانتقال ناميبيا السلمي الى الاستقلال . ونحن ندرك بشعور من الألم العواقب التي لا يمكن سبر غورها للبدائل الأخرى .

وترى اللجنة الخاصة أنه من الأمور الحتمية أن يتم وزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال دون مزيد من الابطاء . لذلك تتطلع اللجنة الى التنفيذ السريع لآخر مقرر لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة ، وقد اعتمد بالاجماع في القرار ٦٠١ (١٩٨٧) يوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ .

وحتى يتم التنفيذ الكامل لخطة الأمم المتحدة دون شرط مسبق أو تعديل ، فقد أكدت اللجنة الخاصة مرارا وتكرارا على الحاجة العاجلة لأن يتخذ مجلس الأمن تدابير ضد نظام بريتوريا بموجب الفصل السابع من الميثاق . إن التجربة التي خضناها في الماضي والحاضر ومعرفتنا بسوء سمعة بريتوريا يدلّان على وجود ضرورة تحتم علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نمارس ضغطا مكثّفا على ذلك النظام لجعله يمثّل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة .

ومن البديهي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم كل المساعدات المادية والأدبية الى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، بقيادة حركة التحرير الوطنية لكل منهما . وبالمثل ، نحن نضع في اعتبارنا بشكل خاص التضحيات المستمرة التي تقدمها شعوب وحكومات دول خط المواجهة وغيرها من البلدان الافريقية تأييدا لقضية شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا . ولا بد لنا من أن نضاعف جهودنا لمساعدة تلك الشعوب والحكومات بكل الوسائل المتاحة أيا كانت ، وذلك لتمكينها من مواجهة ما لحقها من أضرار ودمار بشكل مستمر نتيجة للهجمات الوحشية والغزو المتكرر لأراضيها ذات السيادة

من جانب النظام العنصري . ونشيد اشادة حارة بتلك الدول لموقفها الشجاع وتأييدها الايثاري لتحرير ناميبيا وجنوب افريقيا وللدور الحاسم الذي تواصل الاضطلاع به في ذلك النضال .

وستواصل اللجنة الخاصة ، من جانبها وفي إطار ولايتها تقديم تأييدها الكامل لشعب ناميبيا وممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في نضالهما من أجل تحقيق هدف اقامة ناميبيا الحرة والمستقلة والديمقراطية .

وخلال العام قيد الاستعراض ، أولت اللجنة الخاصة اهتماما وثيقا للمشاكل التي تؤثر على الاقاليم المستعمرة الاخرى ، خاصة في منطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ . وكثيرا ما تكون المشاكل التي تواجه تلك الاقاليم مختلفة تماما ومعقدة للغاية . ويعزى ذلك الى حد ما الى صغر حجم تلك الاقاليم وقلة عدد سكانها ، كما أنه كثيرا ما يعزى الى عزلتها ومواردها المحدودة على النحو المشار اليه في الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الخاصة .

ولئن كان هناك تسليم بأن حل هذه المشاكل يتطلب ايلاء اهتمام خاص ومواجهة ظروف خاصة ، إلا أنه لا يمكن السماح لهذه الاعتبارات بأن تتدخل أو تحدّ من حقوق الشعوب المعنية وامتيازاتها ، لاسيما فيما يتعلق بحقوقها في أن تتخذ بنفسها قراراتها المتصلة بمستقبلها . وعلى الدول المعنية القائمة بالادارة ، لدى اضطلاعها بالتزاماتها بموجب الميثاق ، أن تعترف بهذه الحقوق وتتيح لشعوب تلك الاقاليم الفرصة لتتخذ قراراتها بحرية ودون أي ضغط ، وفقا للمعايير والمبادئ المقبولة دوليا . وفي هذا السياق ، أودّ أن أؤكد مسؤولية الدول القائمة بالادارة عن تكثيف برامج التعليم السياسي لشعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، بغية تعميق وعي تلك الشعوب وتفهمها لمقاصد وأهداف الميثاق والاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتصل بوضعها في المستقبل والخيارات المتاحة لها .

وينبغي للدول القائمة بالادارة ، لدى اضطلاعها بمسؤوليتها الأساسية على النحو المحدد في الميثاق ، أن تبذل قصارى جهدها لكفالة التنمية الاقتصادية في الاقاليم

التي تديرها ، ولبلوغ تلك الغاية ينبغي لها أن تتخذ التدابير الملائمة على الصعيدين الشئشي والمتعدد الأطراف . وفي القيام بذلك يتعين اللجوء الى كل المساعدات المتاحة من الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الامم المتحدة . ولا بد لهذه البرامج من أن تراعي أيضا بعناية حماية وضمان أفضل المصالح الحالية والمستقبلية لشعوب الاقاليم المعنية ، وأن تولي لها أكبر اهتمام ممكن .

إن الحالات المتطورة في بعض الاقاليم الصغيرة تتطلب اليقظة المستمرة من جانب هذه المنظمة ، وسوف تعمل اللجنة الخاصة بكل طاقتها من أجل ايجاد أنسب الوسائل للتعجيل بتحقيق أهداف الإعلان في هذا الشأن . وفيما يتعلق ببعض الاقاليم الاخرى ، يتعين علينا أن نواصل تشجيع عملية التشاور والتفاوض التي بدأها الامين العام بموجب قرارات الجمعية العامة وتيسيرها . وفي هذا الصدد تؤيد اللجنة الخاصة تأييدا كاملا استمرار الامين العام في جهوده للمساعدة على ايجاد حلول تقبلها كل الاطراف المعنية وفقا للميثاق والإعلان .

وتدل خبرتنا السابقة بجلاء على أن عمل المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار يسير بسهولة ويسر الى حد بعيد عندما تمنح شعوب الاقاليم الفرصة الحقيقية للتعبير بحرية عن تطلعاتها الصادقة ، وعندما تتلقى الأمم المتحدة التعاون الكامل في أعمالها من جانب الدول القائمة بالادارة . وفي سياق الالتزامات التي يظلع بها هؤلاء الاعضاء بمقتضى الميثاق ، يعتبر تعاون الدول القائمة بالادارة مع اللجنة الخاصة بحق عنصرا أساسيا في صياغتنا للتوصيات السليمة فيما يتعلق بالاقاليم الواقعة تحت ادارتها . وكانت المعلومات التي أحالها اليها ممثلو تلك الدول والآراء التي تبادلناها معهم أثناء نظرنا في هذه المسائل هي الأساس الفعال والقيّم الذي ارتكزت عليه مداولاتنا . ونظرا للدور البنّاء الذي لعبته البعثات الزائرة في الماضي ، ما زالت اللجنة الخاصة تعلق أهمية بالغة على إيفاد هذه البعثات أيضا الى الاقاليم التابعة . وقد برهنت هذه البعثات على أنها وسيلة فعالة لجميع المعلومات الكافية من مصدرها الاصلي عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الاقاليم المستعمرة ، ووسيلة فعالة للتأكد بطريقة مباشرة من الرغبات والتطلعات الحقيقية للشعوب فيما يتعلق بمركزها في المستقبل . وفي هذا الصدد أود أن أحث بقوة كل الدول القائمة بالادارة أن تتعاون أو أن تستمر في التعاون مع اللجنة الخاصة عن طريق اشتراكها بفعالية في أعمال اللجنة ذات الصلة والترخيص بدخول بعثات الأمم المتحدة الزائرة الى الاقاليم الواقعة تحت ادارة كل منها .

إننا نسمع في أحوال كثيرة أن عمل المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار قد اقترب من نهايته وإننا لم نعد بحاجة إلى إضاعة الوقت والجهد على مهمة قاربت على الانتهاء . ولا يسمع المرء حقا أن ينكر أن الانجازات التي تحققت في هذا المجال منذ نشأة هذه المنظمة تمثل قمة نجاح فريدة وجديرة بالثناء في سجل هذا المجتمع من الأمم . بيد أنه يتعين علينا أن نذكر أنفسنا دوما بالالتزامات الرسمية التي أخذتها جميع الدول الأعضاء على عاتقها بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بمصير ما يزيد عن ثلاثة ملايين من السكان الذين ما زالوا يعيشون تحت الحكم الاستعماري . وتماشيا مع أحكام الميثاق ذات الصلة ، أرست هذه الجمعية القواعد والمعايير للنهوض برفاهة السكان في هذه الأقاليم ولكفالتها ، وبموجب تلك القرارات والمقررات ، ما دام إقليم واحد لا يتمتع بالحكم الذاتي ويقع في نطاق أحكام الميثاق ، يجب أن يستمر عمل المنظمة ، كما يجب أن توضع كل الموارد الضرورية تحت تصرفها تحقيقا لهذه الغاية . إن التوفير في استخدام مواردها ، وهو التوفير الذي كثر استخدامه على نحو متعمد كذريعة ، يمكن أن تتحقق بفعالية عن طريق التنفيذ الكامل والسريع للإعلان ، وعندما تنتهي قائمة الأقاليم المستعمرة تماما .

وقد أشار مقرر اللجنة الخاصة من قبل إلى أن الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة المطروح على الجمعية الآن تتضمن عددا من التوصيات الملزمة المتعلقة بمختلف المشاكل القائمة في الأقاليم المستعمرة الباقية . إنني أعتقد اعتقادا راسخا وآمل أملا قويا بأن تولي الجمعية العامة أثناء مناقشة هذا البند أقصى اهتمامها الجسدي للتوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة . إنني على ثقة من أن اعتماد الجمعية العامة لتلك التوصيات وغيرها من التوصيات الهامة سيؤدي إلى زيادة تعزيز قدرة منظماتنا على تناول المسائل الاستعمارية الباقية تناولا أكثر فعالية .

وكما يُلاحظ من تقرير اللجنة الخاصة ، استطاعت مرة أخرى هذا العام أن تتوصل إلى اتخاذ مقررات بتوافق الآراء بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها تقريبا . وتوضح هذه الحقيقة الإحساس العميق بالمسؤولية التي يشترك فيها كل أعضاء

اللجنة الخاصة بغية التوصل الى نهج عملية لإيجاد حلول للعديد من المسائل التي تستعصي على الحل والتي تواجه المنظمة . أود أن أشكر كل الاعضاء على تعاونهم وتفهمهم ومساعدتهم التي مكّنتنا من التوصل الى تلك المقررات بالاجماع ، والتي ستدفعنا بلا شك خطوة أخرى الى الامام صوب تحقيق أهدافنا المشتركة .

وفي هذا الصدد أتوجه بالشكر بوجه خاص الى السفير أوراماس أوليفا ممثل كوبا ، نائب رئيس اللجنة ، والسيد عرنوس ممثل الجمهورية العربية السورية ، مقرر اللجنة ، والسيد العمّاري ممثل تونس ، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، لإسهامهم البناء في العملية التي أدت الى اتخاذ اللجنة الخاصة للعديد من المقررات بتوافق الآراء بشأن عدد من البنود الهامة . لقد برهنوا مرة أخرى ، معا وفردا ، بإصرارهم والتزامهم على أنهم من الدبلوماسيين ذوي المهارات الفريدة الذين بنوا صرح التوافق في الآراء لصالح المنظمة . وأعرب عن تقديري العميق أيضا لنائبي رئيس اللجنة الخاصة الآخرين ، السفير ستروم هولم ممثل السويد ، والسيد كولافيتس ممثل تشيكوسلوفاكيا ، للدور النشط الذي قاما به بوصفهما عضوين في فريق التوجيه التابع للجنة .

ولم يتوان أعضاء مكتب اللجنة جميعهم عن تقديم المساعدة والمشورة الحكيمة مما مكّني من الاضطلاع بالمهمة الموكلة اليّ بوصفي رئيسا للجنة . إنني أدين بالامتنان الشخصي لكل منهم للخدمة المتفانية في سبيل قضية إنهاء الاستعمار .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشيد اشارة خاصة بالسفير موشوتاس الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الرابعة على ادارته الرائعة ومهاراته الدبلوماسية التي مكّنت اللجنة الرابعة من اختتام أعمالها بأملوب يتسم بالكفاءة والفعالية الى أبعد حد . إن تفانيه الشخصي لقضية إنهاء الاستعمار معروف تماما ، وإسهامه في هذه العملية سجل مكتوب .

وأود باسم اللجنة الخاصة أن أعرب عن شكرنا العميق لوفد السويد لتعاونهم وإسهامهم القيم في أعمال اللجنة الخاصة خلال السنوات الأربع الماضية . إنني واثق

تمام الثقة من أن خلفه الذي سيكون وفد النرويج حسبما أفهم ، تحت قيادة صديق قديم في اللجنة ويد خبيرة في هذا المجال وفي مجالات أخرى عديدة ، السفير فرالسن ، سيواصل القيام بالتقليد العظيم لبلدان الشمال ويساعد بفعالية في الاضطلاع بالمهام الخطيرة الموكلة الى اللجنة الخاصة .

لقد أبدى أميننا العام ، السيد بيريز دي كوييار ، قلقه العميق واهتمامه البالغ بمجال إنهاء الاستعمار . ونحن ممتنون له على التزامه المستمر بالقضية وتعاونته الوثيق مع اللجنة والمساعدة التي قدمها اليها . وأود أيضا أن أشيد بجميع أعضاء الامانة العامة المعنيين للمساعدة والدعم اللذين تمتعت بهما اللجنة طوال العام .

بعد أن استعرضت بعض التطورات الرئيسية التي حدثت في مجال إنهاء الاستعمار ، وجريا على الممارسة المتبعة منذ مدة طويلة ، يشرفني أن أعرض مشروع القرارين المقدمين بمقتضى هذا البند ، والواردين في الوثيقتين A/42/L.38 و A/42/L.39 ، وذلك نيابة عن مقدميهما . وحيث أن هذين المشروعين يعبران عن التطورات والمشاكل التي أبرزتها توا ، فإنني لن أدخل في تفاصيل جوهرية . ويكفي القول ، إن مشروع القرار A/42/L.38 ، يتناول الجوانب العامة لإنهاء الاستعمار ، وستطلع الجمعية بمقتضاه بجملة أمور منها تجديد ولاية اللجنة الخاصة وتحسين برنامج عملها لعام ١٩٨٨ . أما مشروع القرار A/42/L.39 ، فيتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار ، وتؤكد فيه الجمعية مرة أخرى أهمية الدعاية كوسيلة لتعزيز أهداف ومقاصد الميثاق والإعلان . ومهما أكدنا على الدور الذي يتعين أن يؤديه الأمين العام في هذا الصدد ، لا سيما عن طريق إدارة الإعلام ، فلن نغيه حقه من حيث الأهمية .

وأود وأنا أتكلم نيابة عن مقدمي المشروعين ، أن اثنى على المقترحات الواردة في هذين المشروعين وأقدمها لأعضاء الجمعية لينظروا فيها بعين الاعتبار آملا أن يوافقوا عليها بالاجماع .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كتب جان بول

سارتر ذات مرة ، في شهادة أوجت للكثيرين بأفكار جديدة وطاردت البعض حتى يومنا هذا ، يقول :

"منذ مدة ليست ببعيدة بلغ عدد سكان الأرض ألفي مليون نسمة : منهم ٥٠٠ مليون رجل وألف وخمسمائة مليون من السكان الأصليين . المجموعة الأولى لها الكلمة ، أما المجموعة الأخرى فعليها أن تستمع فقط . " وها نحن اليوم ، وانتهى هذا الوضع فجأة . فقد انطلقت الآن بصورة عفوية ، وبدأت الأصوات الصفراء والسوداء تتكلم عن إنسانيتنا ، لا شيء إلا لتوبخنا على أن لا إنسانيتنا" .

في هذا الصدد ، أود أن أذكر أن الجمعية العامة قد قررت في ١٩٦٠ أن تكون

وكنا شهود هذه النهاية . إن هذه المنظمة ، هذه المجموعة التي تمثل مجتمع الأمم الدولي ، هي التي مكنت من ظهور موجة الحرية في كل مكان . وكلما تساءل البعض عن فائدة هذه المنظمة وفعاليتها ، فإن أهم الحجج وأقوى الاسانيد التي تدل على أهميتها تكمن في حقيقة أن مجرد وجود هذه المنظمة إنما ينشط بكل قوة الزخم الديمقراطي في العلاقات الدولية .

وعلى الرغم من ذلك فإننا لم نقرب بعد بصفة نهائية أو تامة من النهاية . إن دول العصور الوسطى المتروبولية ، بعد ما أصابها من خمول روحي وإرهاق معنوي قبلت بالأمر الحتمي ومنحت الحكم الذاتي والحرية في مناطق كثيرة من العالم المعتمد عليها ، والذي كان في وقت من الاوقات يخضع لوصايتها . غير أن بعض هذه الدول ما زال يحاول إبقاء الحال على ما هو عليه .

وقد اتحت لنا في الأمم المتحدة الفرصة للاستماع الى شهادة كشفت عن الكثير ، لملتمين مثلوا أمام اللجنة الرابعة للجمعية وأمام لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وانتهوا بمناقشة إنهاء الاستعمار الى صورة تبين كل معالم المسألة . إننا غاضبون ، لا لان كل حالة من حالات الاستعمار تتحدى قواعد السلوك الدولي والقانون فقط ، وإنما أيضا لان الأسباب التي تدفع الاستعمار الى النضال بكل قوة من أجل البقاء ، واضحة للغاية بحيث لا يمكن لأي قدر من البلاغة أو الازدراء أو التنصل من المسؤولية أن يخفي الحقيقة المأساوية لنوايا الاستعمار .

والمثال التقليدي على ذلك هو ناميبيا بالطبع . كانت الدول الاستعمارية المتتيدة حذرة في سعيها للحصول على الممتلكات في الخارج . ولم يخطر ببالها قط أن تستعمر دولة مجاورة مباشرة . وفي التاريخ الحديث ، كان هتلر أول من حاول ، ثم اقتفت جنوب افريقيا أثره بكامل رغبتها . إن الخيط الذي يفصل بين الملكية الاستعمارية وضم الأراضي ، في مثل هذه الحالات ، خيط رفيع جدا . وبالنسبة لبريتوريا ، فإنها لا تعترف بأية حدود دولية تفصل بينها وبين ناميبيا ، باستثناء خط الخوف الذي اختارته ورسمته على الخريطة . إنها تحتاج الى ناميبيا . وتحتاج الى

المياه . وتحتاج الى الارض التي تستخدمها كقاعدة لإطلاق مخططاتها التوسعية التي تنطوي على العدوان ونشر الارهاب في الخارج . وتحتاج الى مواصلة الاحتفاظ بناميبيا كرهينة .

وقد يقول البعض أن تسليم ناميبيا ثمن بخص نسبي بالنسبة لبريتوريا ، التي تناضل من أجل التغلب على الغضب الداخلي الذي ينتشر على نطاق واسع وتحاول إعاقة فرض الجزاءات الدولية عليها . بيد أن هذا التفكير غير ذات صلة فيما يتعلق ببريتوريا ، التي تدرك تماما أن استقلال ناميبيا وانضمامها الى كتلة عدم الانحياز سوف يتمم الحصار المحيط بالنظام العنصري في المراحل الاخيرة من سقوطه الذي يستحقه . إن استمرار حالات الاستعمار في أماكن أخرى - في جنوب المحيط الهادئ ، وجنوب المحيط الاطلسي ، وشمال غرب افريقيا ، ومنطقة البحر الكاريبي ، وفي أماكن أخرى من العالم كنتيجة لضغوط التنافس بين الاقوياء ومذاهب الانتماءات الاستراتيجية - يهدد النسيج الاخوي الذي نسجته هذه المؤسسة بكل رقة ويعرضه لخطر التمزق . وفي الواقع ، فإن هذه الجمعية نظرت في إتخاذ قرار واعتمدت بالفعل قرارا يؤكد من جديد خضوع جزيرة مايوت لسيادة جمهورية جزر القمر الفيدرالية الاسلامية ، وأعربت عن اعتقادها بأن من الضروري التعجيل بتسوية المشكلة عن طريق التفاوض . وأيدت أيضا قرارا يدعو الى استئناف المفاوضات بين الطرفين المتنازعين حول جزر فوكلاند (مالفيناس) .

وبالنسبة للهند ، وهي أمة نالت استقلالها الكامل منذ ٤١ سنة ، فإن كل لحظة من لحظات استقلالها تبدو ناقصة بسبب حرمان الآخرين في أماكن أخرى من الحرية ، ولا يُعزى ذلك الى تراث مهاتما غاندي وجواهر لال نهرو وحدهما . إنه يرجع الى تراث قديم من التعاطف والمشاركة أدى الى تبلور القرار الدولي الحازم وإن كان قد فشل في أحيان كثيرة عن اتخاذ الإجراء الدولي .

"لا تبك على الاموات" .

كتب هذه العبارة مؤلف ينتمي الى دولة من الدول المتهربولية الكبرى ، هو روبن موم . "تبك على الاموات ، احتفظ بكل الحب للأحياء ، إبك على الذين يموتون جوعا أو على المعذبين أو الذين تموت أرواحهم وهم أحياء ، ثم جفف دموعك

وابتعد عن ضجيج الناس ... فسوف تفهم أن كل الأمور متعلقة ومرتبطة ببعضها البعض وأن التعذيب الذي يتعرض له طفل في الشرق يؤلم العالم كله . وسوف ترى رجالا كما هم ، وكما يمكنهم أن يكونوا . لقد رأيت الزمالة والتضحية تسفران عن مغامرة بناء عالم جديد" .

ربما ليس من قبيل المصادفة أن تجيء المناقشة بشأن إنهاء الاستعمار متأخرة بصفة تقليدية ، في دورتنا العادية ، على الرغم من أن اللجنة الرابعة تحاول بكل قوة أن تخفي حقيقة هامة هي أنها تختتم أعمالها في وقت مبكر جدا . لقد تمكنت اللجنة الرابعة ولجنة الـ ٢٤ الخاصة من تشفير المشكلة بأسلوب الأمم المتحدة الذي ينطوي على الصياغة الانيقة للقرارات ، بإشراف السيد موشوتاس سفير قبرص والسيد تاديسي سفير اثيوبيا . ولكن المشكلة أكبر من مجرد الاجابة بنعم أو لا أو الامتناع عن التصويت أو الغياب . ويمكن للمرء أن يلتزم بعدد من الاوراق أو يبقى نفسه بعيدا عنها . غير أن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) كان بالنسبة للكثيرين أكثر من ذلك بكثير . إن نوبة الاستعمار كانت نوبة قاتمة قارمة البرودة ، غير أن الإعلان يحمي المستعمرات ، كل ليلة ، من البرد .

إلا انه بينما يزحف علينا فصل الشتاء ، بما يصاحبه من ألوان متنوعة وبهجة واحتفالات ، فإن هذه اللحظة عينها هي لحظة التفكير والأسف ، لحظة الحفز الوعد والأمل ، لأن هذه وحدها هي التي يمكن ان تكفل التفكير الجماعي الأكثر جدة لمعالجة موضوع الاستعمار ، وهو العامل الذي تولد عنه العديد من البنود الهامة الأخرى فسي جدول أعمالنا . وإذا كبلتنا السوابق أو تصلبت مواقفنا بفعل الضغوط المختلفة فإننا لن ننجز شيئا . أما اذا حددنا ما يجب ان تكون عليه النتيجة فإن الوسائل ستحدد من تلقاء نفسها ، وإلا بقينا عاجزين ثقلنا سمعة أننا منظمة لا تستيقظ أبدا في مدينة لا تعرف النوم .

السيد نيكولين (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : مازالت مسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - المعتمد بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي - مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ومازالت أهميتها ، كمعدها دائما باقية حتى الآن .

ففي العالم يوجد نحو ٢٠ إقليما مازالت واقعة تحت نير الاستعمار . وقد شددت الجمعية العامة مرارا وتكرارا في قراراتها على ان استمرار الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره - بما فيها العنصرية والفصل العنصري والأنشطة التي تضطلع بها الممالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من الممالح والتي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وانتهاك حق تقرير المصير وحقوق الإنسان الأساسية لشعوب الاقاليم المستعمرة والسياسات والممارسات المتواصلة الرامية الى إخماد حركات التحرر الوطني المشروعة - هو أمر لا يتماشى والميثاق وإعلان إنهاء الاستعمار ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وأكدت الجمعية العامة أيضا مرات ومرات اعترافها بشرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير بكل الوسائل الضرورية المتاحة لها . ومع ذلك مازالت تسود الجنوب الأفريقي حالات شديدة التأزم حيث تخوض قوى التحرر الوطني نضالا مريرا ضد نظام الفصل العنصري في جنوب

افريقيا لتصفية الاستعمار والعنصرية . وهذا النظام العنصري اللانساني الذي يتبع سياسة الفصل العنصري والذي وصفه المجتمع الدولي بأنه جريمة بحق الانسانية يشكل تهديدا دائما للسلم والامن الدوليين . ففي انتهاك للعديد من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومن بينها قرارات مجلس الامن وفي استخفاف بإرادة المجتمع الدولي يواصل نظام جنوب افريقيا العنصري احتلاله غير الشرعي لناميبيا مستغلا وناهبا بلا رحمة مواردها الطبيعية والبشرية . وامتد بريتوريا نظام الفصل العنصري الى ناميبيا بغية الإبقاء على سيطرتها الاستعمارية . فهي لا تتبع في ذلك الإقليم سياسة قمعية فحسب بل إنها تستغله أيضا لشن أعمال عدوانية متواصلة تستهدف زعزعة استقرار الحالة في دول خط المواجهة الافريقية ومنها انغولا .

ومن المعروف ان مجلس الامن أدان بقوة في قراره ٦٠٢ (١٩٨٧) المعتمد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام نظام جنوب افريقيا العنصري لمواصلته وتكثيفه أعمال العدوان على جمهورية انغولا الشعبية ولاستمراره في احتلال أجزاء من تلك الدولة مما يشكل انتهاكا صارخا لسيادة انغولا وسلامتها الإقليمية . ويطالب بأن تكف جنوب افريقيا فورا عما ترتكبه من أعمال العدوان وبالانسحاب غير المشروط لجميع قواتها التي تحتل جزءا من أراضي انغولا . ووفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تماما قرار مجلس الامن هذا . كما أننا نؤيد دعوة الجمعية الى مجلس الامن بفرض جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

إن سلطات جنوب افريقيا تعتمد في ممارستها لأنشطتها الإجرامية على سياسة الارتباط البناء وما تلقاه من مساعدة ودعم من بلدان غربية عديدة . وبسبب تلك الحماية يستهين نظام بريتوريا العنصري بقرارات الامم المتحدة بشأن إنهاء استعمار ناميبيا ويمضي في اتباع سبيل العدوان وتصعيد أعمال العنف والارهاب ضد السكان الافريقيين الاصليين وفي الامم المتحدة حال استخدام البلدان الغربية لحق النقض دون قيام مجلس الامن بفرض جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا .

ويقول ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في مقاله المعنون "واقع وضمانات إقامة عالم آمن" :
"كما ان بذل جهد أكثر تفاخرا لمكافحة الفصل العنصري ، بوصفه أحد عوامل عدم الاستقرار ذات الخطورة العالمية ، سيكون له ما يبرره ."
(A/42/574 ، ص ٩)

وما برحت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد حل مسألة ناميبيا طبقا لقرارات الأمم المتحدة ومنها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ووفقا لقرار اتخذه المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي ، تحبذ جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية السعي الجماعي من أجل التوصل الى تسوية لكل حالات الصراع في العالم بما فيه ناميبيا والجنوب الافريقي .

وقد رحبنا بالقرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اعتمده مجلس الأمن مؤخرا . وسررنا نحن وبلدان أخرى لما أبدته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من استعداد لاتخاذ تدابير ملموسة للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع جنوب افريقيا والالتزام به بغية تمهيد السبيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد منح ناميبيا استقلالها التام في أسرع وقت ممكن وعلى أساس صيانة ملامتها الإقليمية ووحدة أراضيها بما فيها خليج والفيس والجزر المطلة عليه ، والانسحاب الفوري والكامل لقوات جنوب افريقيا وادارتها ، ونقل السلطة بأكملها الى شعب ناميبيا بقيادة سوابو التي اعترفت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة دول عدم الانحياز بوصفها الممثل الوحيد والاصيل للشعب الناميبي .

ويجب النظر الى تحقيق الاهداف النهائية لإعلان إنهاء الاستعمار باعتباره مشكلة لا تتجزأ . ويجب تمفية بقايا الاستعمار في جميع أنحاء العالم ومنها الاقاليم الجزرية المعيدة المنتشرة فيما بين محيطات العالم . بيد أن ما تقوم به الدول الامبريالية من أنشطة اقتصادية وعسكرية في تلك الاقاليم حل دون تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار ونيل

شعوب الاقاليم سالفة الذكر استقلالها الحقيقي . فضلا عن ذلك ، نجد ان تحويل الاقاليم الجزرية الى قواعد عسكرية تستخدمها الدول الامبريالية كقواعد لشن أعمال العدوان على الدول ذات السيادة وغير ذلك من أعمال تستهدف قمع حركات الشعوب من أجل التحرر الوطني هو أمر مخوف بمخاطر جمة تهدد السلم والامن الدوليين .

وغني عن البيان أن الغرض من القواعد العسكرية في غوام وميكرونيزيا ودييغو غارسيا وبرمودا وجزيرتي تركس وكايكوس وبورتوريكو وغير ذلك من الاقاليم التابعة ليس إعداد شعوب تلك الاقاليم للاستقلال بل إن الهدف يتعارض تعارضا مباشرا مع الاهداف الموضحة في إعلان إنهاء الاستعمار . فطيلة سنوات ظلت هذه الاقاليم الجزرية المستعمرة ، ومازالت ، تستغل في خدمة المصالح العسكرية والسياسية للدول الامبريالية وعلاوة على ذلك ، وزعت الاسلحة النووية في بعض منها .

(السيد نيكولين ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي ميكرونيزيا تتبع السلطة القائمة بالإدارة طريق التحويل الإجباري لإقليم استراتيجي مشمول بوساية الأمم المتحدة ، وهو جزر المحيط الهادئ ، الى ممتلكاتها الاستعمارية .

وإن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يذكر مرة أخرى أن التدابير التي اتخذت بالفعل ، أو التي لا تزال متخذة ، من جانب السلطة القائمة بالإدارة في إقليم ميكرونيزيا المشمول بوساية الأمم المتحدة ، تعتبر إجراءات من جانب واحد وغير قانونية وتتناقض مع الميثاق وليس لها أي سند قانوني . وإن مصير شعب ميكرونيزيا جزء لا يتجزأ من مشكلة إنهاء الاستعمار ، وعلى الأمم المتحدة وجميع الدول ألا تسمح بنشوء حالة يواجه فيها العالم بحقيقة ثابتة ، وهي ابتلاع الإقليم من جانب السلطة القائمة بالإدارة . وتواصل الأمم المتحدة تحمّل المسؤولية عن ميكرونيزيا مادام شعبها لم يحصل على استقلالها الحقيقي .

واسترشادا بمبادئ السياسة الخارجية السوفياتية ، القائمة على أساس ثورة تشرين الاول/اكتوبر العظيمة ، التي احتفلت البشرية بالتقدمية بأمرها بذكرها السنوية السبعين هذه السنة تؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بحزم تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار فيما يتعلق ببناميبيا وميكرونيزيا وكاليدونيا الجديدة والمحراء الغربية وجميع الاقاليم الأخرى المستعمرة والتابعة .

وكما هو معروف جيداً فإن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تشارك في تقديم مشروع القرارين A/42/L.38 و A/42/L.39 ، ونحن مستعدون دائماً لبذل جهود إضافية للإسهام في تحقيق الأهداف النهائية لإعلان إنهاء الاستعمار .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد كانت هناك مائة دولة عضو في الأمم المتحدة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، عندما أعلنت الجمعية العامة الإعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . إن هذه الوثيقة التي تركز على مبادرة من الاتحاد السوفياتي كانت معلماً من معالم النضال من أجل إنهاء النظام

الامبريالي الاستعماري . وقد أكدت هذه الوثيقة ، ارتكازا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تأكيداً رسمياً ، على الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال وأضافت مضمونا إليه . وإن التزام الأمم المتحدة الدائم بتطبيق الإعلان قد جعل منها البؤرة الدولية الأساسية لدعم نضال الشعوب ضد التبعية والقهر الاستعماريين .

وإن إلقاء نظرة سريعة الى خريطة العالم السياسية اليوم والى عضوية منظماتنا يذكرنا بمدى التغييرات التي حدثت منذ اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . فقد أصبحت الدول المحررة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عاملا هاما في الشؤون الدولية وفي الجهود التي تبذل من أجل إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها البشرية في عصرنا .

ويتجلى هذا على نحو واضح ومقنع في مساعي حركة عدم الانحياز التي تقود الجمهورية الديمقراطية الألمانية تقديرا كبيرا أنشطتها الواسعة النطاق من أجل تحقيق السلم والامن ونزع السلاح وفي مناهضة الاستعمار والعنصرية والاستعمار الجديد . ويقف بلدي الى جانب تلك الدول ويشاطرهما سعيها ، الذي هو في حقيقة الامر قضيتنا المشتركة ، مراعاة للهدف النهائي الذي يتمثل في تحقيق آفاق واقعية لسلم أكثر أمنا . ويتطلب تحقيق هذا الهدف ، بين جملة أمور ، القضاء على "التهديدات غير العسكرية للأمن" في البلدان النامية . وبالإضافة الى التخلف الاقتصادي ، هناك ظواهر أخرى تقع في هذه الفئة مثل الفقر المستفحل والامية والمرض وغيرها كثير . وقد كانت هذه المشاكل بحق المواضيع الرئيسية المطروحة في المؤتمر الدولي المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية .

وفيما يتعلق بدول معاهدة وارسو ، فإنها أوضحت موقفها البناء إزاء ضرورة تخطي التخلف ، في وثيقة معنونة "بشان القضاء على التخلف وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد" . (A/42/354)

اسمحوا لي أن أذكر هنا أيضا باقتراح البلدان الاشتراكية بإنشاء نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . للمرة الأولى تناول أحد القرارات المضمونية للأمم المتحدة مفهوم الأمن الشامل . ويقوم هذا المفهوم على فرضية أن السلم والأمن الدوليين في ظروفنا الحالية يعنيان أكثر من مجرد غياب الحرب أو منع أو حل الصراعات الدولية أو القضايا الخلافية بالوسائل السلمية . ولكن هذا المفهوم يتوخى القيام بعملية دينامية من العمل الهادف الى تشكيل العلاقات السلمية فيما بين الدول في مختلف الميادين وفي مجال التعاون المنصف في معالجة مشاكل البشرية العامة .

ومن هذه الزاوية ننظر الى المهام التي تواجه المنظمة في مجال التطبيق الكامل لهذا الإعلان ، أولا ، من حيث القضاء الكامل على الاستعمار ، وثانيا ، من أجل منع جميع أشكال الاستعمار الجديد أو القضاء عليها . وهذه الشروط أساسية للحفاظ على العلاقات الدولية السلمية في مختلف الميادين بمشاركة الدول التامة . ومن شأن ذلك أن يقربنا من تحقيق مبادئ الميثاق ، التي وردت على سبيل المثال في المادة الأولى التي تنص على :

"إنما العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ... [و] اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام" .

وإنني أشعر بالفخر إذ أقول أن السياسة الخارجية للجمهورية الديمقراطية الألمانية تتفق مع مبادئ الميثاق التي أشرت اليها . وإننا نؤمن بأن لها أهمية كبرى للتنمية المزدهرة لجميع الدول . وبالنسبة للدول التي تخلت من أغلال الاستعمار وحقت الاستقلال السياسي ، تكتسب هذه العلاقات الودية في الواقع أهمية حيوية . وفي هذا الضوء ، مما يستحق الشجب بصفة خاصة أن تشترك الدول الاستعمارية في أنشطة يمكن أن تكون بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، أو أن تبقي على عصابات المرتزقة المناهضة للثورة أو أن تمارس ضغوطا مماثلا بهدف إخضاع حكومات البلدان المستقلة أو الإطاحة بها .

وما ينبغي أن يدخل في هذا الإطار هنا محاولات الإبقاء على البلدان النامية في حالة التبعية الاقتصادية .

إن كل نُهج العمل هذه توضع بطريقة تهدف إلى التستُّر على القمع الاستعماري الذي حظره المجتمع الدولي ، وإلى إدامة استغلال الأمم المعنية . وتدين الجمهورية الديمقراطية الألمانية تلك السياسة ، سياسة الاستعمار الجديد ، التي تعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من المكوك ذات الصلة .

اليوم ، بعد اعتماد إعلان إنهاء الاستعمار بسبع وعشرين سنة ، لا تزال الجمعية العامة يتعين عليها أن تتناول مسألة الاستعمار في جلساتها العامة . فإن بقايا الاستعمار تسم المناخ الدولي وتعتبر مصدرا خطيرا للتوترات والصراعات . وينطبق هذا على كل الأقاليم التابعة المستعمرة سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، بصرف النظر عن موقعها . ولكن هذا ينطبق بمفغة خاصة على ناميبيا .

وأثناء الدورة الراهنة للجمعية العامة اتاحت الفرصة لوفدي في مختلف الهيئات لأن يعرض وجهات نظر الجمهورية الديمقراطية الألمانية في مسألة ناميبيا . فإننا نؤيد تحقيق تسوية دائمة وعادلة ، تقوم على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرارا مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتؤيد بلادي بروح من التضامن نضال شعب ناميبيا بقيادة ممثله الشرعي والوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ونحن نصرُّ على وضع حد للتعاون بين بعض البلدان الغربية وشركاتها عبر الوطنية مع بريتوريا . فإن بقاء هذا النظام البغيض لفترة طويلة من الزمن لا يرجع الى قوة هذا النظام بل يرجع في المقام الاول الى المعونة متعددة الاشكال التي يحصل عليها هذا النظام من المتواطئين معه .

ومن الضروري اتخاذ خطوات حاسمة من أجل ايقاف العنصريين عند حدهم . وبالتالي تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الدعوة الى فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بما يتمشى والفصل السابع من الميثاق .

لقد أصبحت اساءة الاستخدام العسكري للأقاليم الصغيرة عقبة متزايدة أمام منح حق تقرير المصير للشعوب التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية . واننا ننظر الى هذه الظاهرة بمزيد من القلق . فعلى سبيل المثال ، تحاول الدولة القائمة بادارة جزر ميكرونيزيا بكل السبل المتاحة اضعاف الصفة القانونية على ضم المنطقة الاستراتيجية الواقعة تحت وصايتها والمضي قدما في انشاء القواعد العسكرية النووية فيها .

ويجب على الرأي العام العالمي أن يقاوم هذه الأنشطة بشكل حاسم . فبمقتضى المادة ٨٣ من الميثاق لا يمكن أن يغيّر مركز المنطقة الاستراتيجية الخاضعة للوصاية إلا اذا قرّر مجلس الأمن ذلك . وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية ضمان مستقبل سلمي ومستقل لميكرونيزيا . وينبغي للأمم المتحدة أن ترتقي الى مستوى هذه المسؤولية عن طريق المزيد من الالتزام المعنوي .

إن كل المخططات والاعمال التي ترمي الى استخدام الاقاليم الصغيرة كقواعد عسكرية تعرض السلم والأمن الدوليين لمزيد من الخطر وتتعارض ومصالح الشعوب في المنطقة المعنية . وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، إذ تدعو الى الوقف الفوري لهذه الأنشطة العسكرية ، تشعر بالارتياح لعرض مشروع قرار ملائم على الجمعية العامة بهدف اعتماده .

ونحن نؤيد إصرار موريشيوس على إعادة أرخبيل شاغوس الى جزيرة ديينفو غارسييا فوراً ، ونشاط حركة عدم الانحياز اعتقادها بأن حق الشعوب في هذه الاقاليم وغيرها في تقرير المصير والاستقلال هو حق غير قابل للتصرف .

واسمحوا لي أن أعود إلى الفكرة التي أعربت عنها في بداية كلمتي حول الحاجة الى بذل الدول والشعوب جهوداً متضافرة ومتكافئة . لقد أصبح ذلك من الأمور الحتمية في يومنا هذا نظراً للمشاكل الكثيرة التي تواجهها البشرية . ويخالفني شعور بالخطر الذي يهدد بدمار البشرية في محرقة نووية والآثار التي لا يمكن التنبؤ بها والناجمة عن الاستهتار بحقوق كل الشعوب في التنمية المنصفة والمستقلة والتقليل من الاهتمام بالحالة الايكولوجية . ولا يمكن حسم هذه المشاكل إلا عن طريق انتهاج كل الدول لاستراتيجية مشتركة وواقعية . وبالتالي فإن صانعي القرار الذين يشعرون بالمسؤولية يطالبون بإتباع نهج جديد فيما يتعلق بالتعامل الدولي . وينطوي مثل هذا النهج على خطوات عملية صوب الحد من الأسلحة ونزع السلاح وكذلك التخلي عن استعمال القوة والسياسات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة . وما فتئت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تلتزم بهذه المبادئ وبالتالي تواصل تضامنها وتقديم المساعدة للشعوب التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال . ويمثل ذلك أحد الخطوط الأساسية لسياستنا الخارجية التي حظيت دائماً بتأييد واسع النطاق من شعب بلادي .

وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية مساعيها من أجل نصرته القضية العادلة للشعوب التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية . ومنستمر في تضامننا وسنبدي التعاون مع كل الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي ترمي الى الأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

السيد سيلفا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تمثل عملية

انهاء الاستعمار التي غيّرت خريطة العالم الجغرافية - السياسية أحد الأحداث الهامة في القرن العشرين . وتبرز في هذا المجال علامتان تاريخيتان ألا وهما ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ .

لقد أعطت الأمم المتحدة الأولوية منذ نشأتها لضمان ممارسة الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقها في تقرير المصير استنادا إلى المبادئ الأساسية للميثاق . ومن أجل تحقيق ذلك ، يعدُّ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) في عام ١٩٦٠ الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عاملا يتسم بأهمية بالغة . ويمكن القول إن هذا القرار بالإضافة إلى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ الذي يكمله يمثلان نقطة أساسية في بدء هيئة تشريعية جديدة معنية بإنهاء الاستعمار تقوم على المبادئ الأساسية لحق الشعوب في تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون استثناء ، وهي مبادئ كرّسها الميثاق وأكدتها القرارات العديدة المتخذة من قبل الجمعية العامة .

وعلى مر السنوات الإثنتين والأربعين الماضية ، مارست حق تقرير المصير أقاليم عديدة حصلت على الاستقلال ، الأمر الذي حوّل ما يربو على ٧٠٠ مليون شخص إلى مواطنين في دول مستقلة ذات سيادة وأدى إلى زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة بثلاثة أضعاف . وبالتالي ، فإن منظمتنا تقف على عتبة تمثيل عالمي حقيقي .

وإن هذه التغييرات الجذرية التي حدثت نتيجة لإنهاء الاستعمار في إطار هيكل العلاقات الدولية الحديثة تؤكد أن هذه العملية تمثل عملا تاريخيا يتعذر عكسه وإن إكماله أمر محتوم وأساسي . وإن المنجزات التي تم تحقيقها هائلة ولكن ما يتعيّن علينا القيام به في المستقبل لا يزال يكتسي الأهمية ذاتها .

يعدُّ الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره أمرا باليا . أما إنهاء الاستعمار فهو مسألة أخلاقية وأدبية يجب أن تؤثر على القيم الانسانية الأساسية ذات الأهمية المستمرة وأن تؤدي إلى ايجاد الوعي بالحاجة إلى التعاون المتبادل الذي يعدُّ أمرا أساسيا في عالم اليوم الذي يسوده التكافل . وفي عالمنا هذا يمكن للشعوب إذا اتحدت حقا أن تقلل من تعرضها الجماعي للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب الإنسان في منعها . ولا يتمثل الهدف العظيم لعملية إنهاء الاستعمار في تحرير الشعوب الخاضعة للاستعمار فحسب بل في إنهاء الاستعمار إنهاء كاملا شاملا في كل الأقاليم في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية . ومما لا شك فيه أنه لا يمكن تحقيق ذلك سوى عن طريق الدعم الثابت للمجتمع الدولي .

ان التزام كولومبيا الراسخ بقضية إنهاء الاستعمار يرجع عهده الى يوم تأسيس الجمهورية . فما برحت بلادي وجميع بلدان امريكا اللاتينية تحتل مركزا طليعيا في هذا الميدان ، نتيجة احترامها التام والصارم لمبدأ تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب ، وتأييدها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، التي شاركنا بنشاط في تأسيسها ، ودعمها البناء المستمر لمساعي الأمم المتحدة في توطيد السلم وانهاء الاستعمار .

وليس هناك مجال فيما يتعلق بانهاء الاستعمار لتأجيل حل أية حالة من حالاته . فكلها حالات مستعجلة ، ولكن بعضها لا يحتمل التأخير . ومن هذه الحالات حالة ناميبيا ، التي اصبحت مسألة ذات أولوية دولية . وقد اتاحت لوفد بلادي الفرصة ليشير اشارة خاصة في الجمعية العامة الى مسألة ناميبيا ، ولذلك لا يود الآن سوى أن يكرر التزام كولومبيا بالعمل بحماس واسداء تعاونها المخلص بغية تمكين ذلك الاقليم من تحقيق استقلاله الحقيقي عاجلا . ولا بد للحملة العالمية الراهنة الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا أن تثمر دون تأخير ، ولا بد أيضا من ازالة العقبات المتبقية في الطريق .

ويود وفد بلادي أيضا أن يؤكد على تضامنه مع جميع شعوب الاقاليم التابعة التي تواصل الكفاح من أجل تحقيق مستقبل أفضل ، بمحض اختيارها ، يوفر لها فرصة للمشاركة على قدم المساواة مع بقية الشعوب الحرة في العالم .

ان العمل الجبار والمستمر الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار يستحق كل الثناء . وما هو جدير بالتقدير أيضا الانشطة الكثيرة التي يقوم بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، من بين آخرين ، من أجل مساعدة الشعب المقهور .

ان الجهود والمبادرات الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في السعي الى الحلول المناسبة للمشاكل التي تمس بعض الاقاليم التابعة ، تستحق التقدير . وفي الوقت ذاته ، تتطلب هذه الجهود التأييد الحازم من جانب المجتمع الدولي كيما يمكن التوصل الى حلول تفاوضية عادلة ودائمة تمكن شعوب الاقاليم من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

ويتعين على الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تبحث بعناية كيف يمكنها الاسهام في رفاهية الشعوب المستعمرة ومساعدة الشعوب التي تحررت مؤخرا في الحفاظ على استقلالها الحقيقي .

ان أية خطوة نحو الانتهاء بنجاح من عملية إنهاء الاستعمار هي خطوة نحو تحقيق رفاهية البشرية جمعاء* .

السيد بوستوفيتز (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحتفل هذا العام بالذكرى السابعة والعشرين لاعتماد الامم المتحدة الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد تحققت في مجرى تنفيذ هذا الاعلان نتائج هامة ومثيرة للاعجاب . وان لا يمكن انكار اهميته بالنسبة لعملية تصفية الاستعمار . فاعلمية الدول التي أصبح لها وجود نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلتها الامم المتحدة ومضت على طريق التنمية المستقلة تشكل اليوم قوة دولية كبيرة جديدة ، هي حركة بلدان عدم الانحياز ، التي تظلم بدور متزايد الاهمية في الشؤون العالمية ، مقدمة اسهاما كبيرا في ميدان إنهاء الاستعمار .

ولكن مما يبعث على قلق الشعوب والبلدان في جميع بقاع العالم انه لا تزال هناك بلدان محرومة من حقها في تقرير المصير تكافح من أجل أعمال حقها المشروع في الحرية والاستقلال .

ولا يزال هناك عدد من الاقاليم المبعثرة في ثلاث من محيطات العالم ، الاطلسي والهندي والهادئ ، يخضع للسيطرة الاجنبية . ويمثل استمرار الاستغلال الاستعماري لما يسمى بالاقاليم الصغيرة المشمولة بالوصاية والتابعة عائقا خطيرا في طريق نيل مكان هذه الاقاليم تقرير مصيرهم واستقلالهم وتحقيق اهداف هذا الاعلان . ووفقا للوثائق العديدة الصادرة عن الامم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في هذه الاقاليم ، فإن تسيطر

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيترز (سان فنسنت وجزر غرينادين) .

الاحتكارات الأجنبية في تلك الأقاليم سيطرة تكاد تكون كاملة على استخدام الموارد البشرية والطبيعية . وتواظب بعض الدول القائمة بالادارة ، في سعيها الى تحقيق مصالحها الضيقة ، محاولة فرض حلول تمكنها من مواصلة التمتع ببعض المزايا والفوائد الواضحة . وهذه ليست إلا محاولات لإقامة أشكال مختلفة من الصلات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها بين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالادارة ، تكمن في جوهرها نية الإبقاء على العلاقات الحالية للتبعية والسيطرة واضفاء الطابع القانوني عليها .

ففي حالة ميكرونيزيا ، مثلا ، لا يمكن اعتبار الاجراءات الانفرادية التي اتخذتها الدولة القائمة بالادارة اجراءات شرعية وصارية قانونيا . فهي لا تعرقل أعمال الحق غير القابل للتصرف لذلك الشعب في تقرير المصير الحقيقي فحسب ، بل انها تسبب أيضا تهديدا خطيرا للأمن في المنطقة . ولا يجب اجراء أي تغيير على مركز ميكرونيزيا ، بوصفها اقليما مشمولا بالوصاية ، إلا على أساس قرار من جانب مجلس الأمن ، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ولايزال المعقل الرئيسي للاستعمار والعنصرية بأشع أشكالهما ، أي الفصل العنصري ، باقيا في الجنوب الافريقي . أن النظام العنصري الاستعماري في بريتوريا ينتهك بصورة تعسفية وصارخة الحق غير القابل للتصرف لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا في تقرير المصير ، ويشبط توقهما المشروع الى الحرية والاستقلال . ويصعد العنصريون ، في محاولة لإطالة وجودهم ، أعمال الارهاب والعنف المرتكبة ضد السكان الافريقيين الاصليين الى مستوى سيامة الدولة ، ويلجأون الى أعمال الاحتجاز الجماعي والتعذيب الوحشي والقتل ضد أعضاء حركات التحرير الوطني .

ويواصل نظام جنوب افريقيا العنصري ، بتجاهل صريح للقرارات والمقررات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة ، احتلاله غير الشرعي لناميبيا ويحاول قمع حركة التحرير الوطني للشعب الناميبي ، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ومابرح نظام بريتوريا العنصري يعرقل منذ سنوات

عديدة ، بمساعدة مباشرة وغير مباشرة من جانب بعض الدول الغربية ، تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، ويسعى كذلك الى فرض حل من حلول الاستعمار الجديد على المشكلة الناميبية .

وتسعى بولندا باستمرار الى أن تسهم اسهاما بناء في تنفيذ اعلان إنهاء الاستعمار . واليوم نطالب مرة أخرى ببذل جهود جديدة ، وايجاد حلول جديدة ، بغية التخلص من ظواهر الماضي المخزية وتصفية كل بقايا الاستعمار ، بغض النظر عن حجم الاقليم أو عدد مكانه . وسوف ندعم كل الأنشطة التي تساعد على إزالة العقبات التي تضعها الدول المهمة بالحفاظ على مصالحها السياسية والاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية على طريق عملية إنهاء الاستعمار ، محاولة منها لوقف هذه العملية أو على الأقل إبطاء مسيرتها .

ويتعهد وفد بلادي بتقديم كامل دعمه للبلدان والشعوب المستعمرة أو الخاضعة للاحتلال في كفاحها من أجل الحرية وتقرير المصير ، ونحن على استعداد لتتخذ ، بالاشتراك مع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، الاجراءات العملية التي من شأنها أن تكفل الظروف المناسبة لجميع الشعوب لتقرر مصيرها بحرية واستقلال .

السيد دولجنتسيرين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تناقش

الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى مسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وهو الإعلان الذي أعلنت فيه منظمتنا بوضوح صحة وشرعية كفاح الشعوب المستعمرة من أجل حريتها واستقلالها . لقد علم الجميع بأن تلك الوثيقة كانت وثيقة ملهمة لحركات التحرير الوطني للعديد من الشعوب المستعبدة . وقد أعطى الإعلان زخما جديدا لعملية تدمير النظام الاستعماري المشين ، وأصبح مكا هاما لتعبئة الرأي العام العالمي تأييدا لحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ولمساعدتها في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال . وفي نفس الوقت وُجد الإعلان صفوف جميع المقاتلين المناهضين للاستعمار في الساحة الدولية وكان رمزا للجهود المشتركة للبلدان الاشتراكية وللبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز لكفالة تصفية النظام الاستعماري .

ويعتقد وفد بلادي أن هذا العمل المتضافر الذي تقوم به القوى المناهضة للاستعمار في الأمم المتحدة على أساس إعلان إنهاء الاستعمار وغيره من الوثائق الهامة ، تزداد ضرورته باطراد في ضوء الحاجة العاجلة لاجتثاث آخر بؤر الاستعمار والتغلب على آثاره الاجتماعية والاقتصادية المؤسفة . وكل يوم ، يتعرض الملايين من البشر في الجنوب الأفريقي للقمع والقهر على يد العنصريين . ويعاني عدد كبير من البلدان غير المنحازة التي حققت استقلالها مؤخرا من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم بصورة عامة عن آثار الاستعمار الرهيبة وسياسات الاستعمار الجديد التي تنتهجها البلدان الغربية وشركاتها عبر الوطنية . وكل هذا يؤكد بوضوح على أهمية إعلان الأمم المتحدة الخاص بإنهاء الاستعمار .

إن الحالة الخطيرة السائدة في ناميبيا تثير قلق جميع الشعوب والقوى التقدمية في العالم . فهي آخر وأكبر إقليم استعماري . ونظام بريتوريا العنصري لا يقتصر على إبقاء ناميبيا في براثن القمع الاستعماري بل ويطبق عليها نظامه اللاإنساني القائم على الفصل العنصري ، والذي اعتبرته منظمتنا جريمة ضد الإنسانية . وعلاوة على ذلك ، حوّل عنصريو جنوب أفريقيا ناميبيا إلى منطقة انطلاق للقيام

بالأنشطة العدوانية ضد البلدان المستقلة المجاورة ، وخاصة أنغولا ، وهذا يفرض تهديدا خطيرا على السلم والامن في المنطقة وما وراءها .

ومن الامثلة على الأنشطة الوحشية التي تقوم بها جنوب افريقيا استمرار احتلالها لأجزاء من أراضي أنغولا المستقلة ذات السيادة ودخول رئيس نظام بريتوريا العنصري وبعض وزرائه مؤخرا بصورة لا شرعية الى ذلك البلد . إن جمهورية منغوليا الشعبية حكومة وشعبا تدين هذا العمل إدانة قاطعة . وفي هذا الصدد يطالب وفد بلادي مجددا أن تكف بريتوريا عن القيام بأعمالها العدوانية ضد جمهورية أنغولا الشعبية وأن تسحب فورا ودون شرط جميع قواتها من الجزء الجنوبي لذلك البلد . وهو يطالب أيضا بالاحترام المارم والدقيق لاستقلال أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

لقد آن الاوان لأن يفرض المجتمع العالمي ، وخاصة منظمتنا ، لا سيما مجلس الامن ، على جنوب افريقيا جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق وبذلك يرغم العنصريين على وضع حد نهائي للاحتلال الاستعماري لإقليم ناميبيا الدولي ولسياسة وممارسة الفصل العنصري المشين .

إن الوفد المنغولي يؤيد تأييدا تاما البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز في نيويورك في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام أثناء الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، الذي يؤكد على :

"رفض الوزراء ورؤساء الوفود بحزم محاولات حكومة الولايات المتحدة وجنوب افريقيا العنصرية لربط تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بقضايا دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا" .
(A/42/681 ، الفقرة ٤٠)

ويرى الوفد المنغولي أن من الأساس أن يواصل المجتمع الدولي ، بما في ذلك منظمتنا ، تقديم المساعدة والدعم الفعالين الى الشعب الناميبي وممثله الشرعي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ويشعر وفدنا بالقلق والانزعاج إزاء استمرار المركز الاستعماري لجزر شتى واقعة في المحيط الهادئ والمحيط الهندي وفي منطقة الكاريبي . إن هذه الأقاليم محرومة من حقها غير القابل للتصرف في الاستقلال والسيادة ، وتستخدمها الدول الغربية لتحقيق أغراضها العسكرية والاستراتيجية .

ومنغوليا بصفتها بلدا آسيويا تشعر بالقلق إزاء الحالة المتزايدة الخطورة في العديد من الأقاليم المستعمرة في المنطقة الآسيوية ومنطقة المحيط الهادئ . وينصرف ذهننا قبل كل شيء الى الحالة السائدة في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية - ميكرونيزيا . إن السلطة القائمة بالإدارة ترفض حتى هذا اليوم أن تمنح ذلك البلد الحرية والاستقلال وتفرض عليه علنا مركزا استعماريا جديدا وبذلك تسعى الى إدامة سيطرتها . ويمكن النظر الى هذا باعتباره أحدث عمل تقوم به السلطة القائمة بالإدارة بهدف ضم هذا الإقليم المشمول بوصاية الأمم المتحدة على أساس الأمر الواقع . إن مثل هذه الأنشطة لا يمكن أن تفسر إلا بوصفها مظهرا آخر من مظاهر سياسة النزعة العالمية الجديدة . ويدين الوفد المنغولي مرة أخرى السياسة الاستعمارية التي تنتهجها السلطة القائمة بالإدارة في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ويطالبها بأن تمنح ميكرونيزيا فورا الاستقلال والحرية . وبموجب ميثاق الأمم المتحدة لا يحق إلا لمجلس الأمن أن يغيّر المركز الحالي لإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

ويؤيد الوفد المنغولي أيضا كفاح كاليدونيا الجديدة من أجل الحرية والاستقلال . ومن نفس المنطلق ، يجب إنهاء المركز الاستعماري لأرخبيل شاغوس ويجب إعادة ذلك الأرخبيل ، بما في ذلك جزيرة ديبغو غارسيا التابعة له ، الى موريشيوس . ويجب تصفية القواعد العسكرية الأجنبية المنشأة هناك .

كما يشاطر بلدنا حركة عدم الانحياز في موقفها الذي كثيرا ما أعربت عنه فسي العديد من اجتماعاتها ، والذي يؤيد ممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير المصير ، وفقا لإعلان إنهاء الاستعمار الصادر عن الأمم المتحدة . كما يؤيد الوفد المنغولي أيضا الكفاح الذي يخوضه شعب المحراء الغربية في سبيل الاستقلال والحرية . ونحن على اقتناع بأن القضاء الفوري على آخر بؤر الاستعمار المتبقية ، وتسوية -

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثلة الولايات

المتحدة الأمريكية للتكلم في نقطة نظام .

السيدة نوي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أوضح ، سيدي الرئيس ، أن بورتوريكو ليست أحد البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الرابعة للنظر فيها . وأرجوكم أن توجهو المتكلم إلى الاقتصار في ملاحظاته على بند جدول الأعمال المطروح .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من المتكلم أن يراعي

أننا نناقش بندا محددا . وأدعوه إلى مواصلة كلمته .

السيد دولجنتسيرين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إننا

على اقتناع بأن القضاء الفوري على آخر البؤر المتبقية للاستعمار ، وتسوية المسائل الأخرى المتعلقة ببقايا الاستعمار سيكون لهما بالتأكيد أثر طيب على المناخ السياسي الدولي بوجه عام ، وسيمثلان اسهاما هاما نحو إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين. ولدى النظر في مسألة تنفيذ الاعلان نرى من الضروري أن نشير إلى مشكلة تذليل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العديد من البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ، وهي صعوبات ورثتها تلك البلدان عن ماضيها الاستعماري . والواقع أن عملية إنهاء الاستعمار لن تستكمل بمفئة نهائية دون التحرر الاقتصادي وتمحيح مستوى التنمية المنخفض في الدول التي حصلت حديثا على استقلالها وسيادتها .

كما نعتقد أن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا بد من تعزيزه بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي رأينا أن هذا الجانب الهام من إنهاء الاستعمار لا يجب أن يغيب عن بال الأمم المتحدة والجمعية العامة .

ختاماً ، نود أن نشيد بالأمم المتحدة ولجنة الـ ٢٤ الخاصة ، للدور المتميز الذي اضطلعنا به في تعبئة الرأي العام العالمي دعماً لنضال الشعوب المستعمرة في سبيل الاستقلال والحرية . ونؤيد تمام التأييد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ، ونحبذ إدماجها في قرار للجمعية العامة . كما نعرب عن أملنا في أن تكون دراسة الجمعية العامة هذه لإعلان إنهاء الاستعمار ، اسهاماً جديداً في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على آخر مخلفات الاستعمار .

السيد القروي (تونس) : ينص ميشاق الأمم المتحدة صراحة على مبدأ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير لكافة الدول والشعوب كبيرها وصغيرها على حد سواء .

فمنذ تأسست منظمة الأمم المتحدة ، مر العالم بأسره بتطورات لم يسبق لها مثيل ، إذ أن الأمم المتحدة ذاتها . وما جاء به ميشاقها - تعكس تماماً الأولويات والاهتمامات الجديدة للبشرية ، وتكمن قوتها في قدرتها على مواجهة الظروف والاستجابة بمرونة تلقائية للمشكلات العديدة التي يواجهها العالم .

ومن الملفت للانتباه أن دولاً عديدة ، كانت شعوبها في الماضي ترزح تحت السيطرة والحكم الاستعماريين ، انعتقت من الهيمنة الأجنبية وانضمت إلى المنظمة كدول مستقلة ، حرة وذات سيادة .

وفضلاً عن الكفاح الذي خاضته حركات التحرر في العالم ، فقد لعبت منظمة الأمم المتحدة دوراً تاريخياً وحاسماً في هذا التطور ، خاصة بتشجيع تطلعات الشعوب المستعمرة ، وتحديد الأهداف والمستويات التي تعجل بحصولها على الحكم الذاتي والاستقلال .

وتنبثق جهود الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار من الميثاق نفسه ومن المبادئ التي تضمنها إعلان الجمعية العامة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وهو الإعلان الذي نادت فيه الدول الأعضاء بضرورة الاسراع بتصفية الاستعمار بجميع أنواعه وأشكاله .

وبالرغم من الانجازات العديدة التي حققتها منظمة الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار فما زالت هناك شعوب عديدة في أجزاء مختلفة من العالم تعيش تحت حكم أجنبي ، وما زالت المنظمة نفسها تواصل جهودها مكشوفة لمساعدة هذه الشعوب على تحقيق تقرير مصيرها ونيل حريتها واستقلالها .

ولا يعني في هذا المجال إلا أن أذكر بمأساة شعبي جنوب افريقيا وناميبيا اللذين سلبهما المستعمر حقوقهما المشروعة ، وحرمهما تقرير مصيرهما ، ومارس ضدهما أبشع أنواع القمع والتعذيب .

لقد تفاقمت خلال السنوات الماضية أزمة النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وبلغ تعسف الاقلية البيضاء أوجه ضد السكان السود في هذا البلد وفي اقليم ناميبيا المجاور . ففي غضون السنوات القليلة الماضية ورغم الضغوط المسلطة عليه ، تتالت موجات القمع وحملات الانتقام التي يشنها يوما بعد يوم ضد هذين الشعبين . كما عمد نظام جنوب افريقيا الى فرض حالة الطوارئ ، والى اتباع أساليب قمعية وتعسفية ضد الاغلبية السوداء .

فحالة الطوارئ التي فرضها نظام بريتوريا منذ صائفة ١٩٨٥ على جزء من البلاد تم تعميمها على كافة القطر ، وأدت الى تقتيل وتشريد المئات من السكان السود ، والى اعتقال الآلاف من الأشخاص بما فيهم عدد كبير من الاطفال لم يتجاوزوا بعد سن الرشد . كما أفضت هذه الممارسات الى اغتيال واحتجاب العديد من المناضلين السياسيين .

وفيما يخص اقليم ناميبيا ، وبعد أن أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على هذا الاقليم بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ووضعت الاقليم تحت

مسؤوليتها المباشرة . واصل نظام بريتوريا العنصري اتخاذ العديد من التدابير القمعية ضد شعب ناميبيا ومعد من أعماله الوحشية حتى كادت تشمل كافة جوانب حياة هذا الشعب . وقد لجأ هذا النظام الى تعزيز مواقعه العدوانية بتسليح مفرط لإقليم ناميبيا ، وبتماديه في نهب الموارد البشرية والطبيعية لهذا الاقليم .

ورغم اعتماد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) والمعتمدة باجماع كافة أعضاء المجلس والموافق عليها من كافة الأطراف المعنية ، بما فيها جنوب افريقيا ، فقد واصل نظام الفصل العنصري خلق التعلّات والحجج الواهية ، طمعا منه في الحفاظ علي هذا الاقليم تحت سلطته وعرقلة كافة جهود المجتمع الدولي قصد تطبيق الخطة .

ولم يكتف نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا بالاجراءات التعسفية التي فرضها في الداخل بل عمد الى تظليل الرأي العام الدولي ، بشن غارات مدّمة على الدول المجاورة وذلك لترهيب مناهضي الفصل العنصري وفك الحصار المضروب عليه . لقد استهدفت أنغولا ، حيث ترابط قوات النظام العنصري بعد اكتساحها لهذا القطر واحتلال الجزء الجنوبي منه ، بهجمات وحشية أزهدت فيها أرواح عديدة وكذا الشأن لدول مجاورة أخرى كبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق .

وخلافا لما كانت تتوقعه حكومة الفصل العنصري ، فقد عززت حركات التحرير في جنوب افريقيا ، وفي ناميبيا ، كفاحها المستميت وصعد الشعبان المضطهدان مقاوماتهما في جميع أنحاء القطرين ، حتى كادت تفضي الى حرب شاملة ضد النظام العنصري البغيض .

نتيجة لتعنّت نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وامعانه في ممارساته اللاإنسانية ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، واعتداءاته المتكررة على الدول المجاورة ، فإنه يتعيّن على المجتمع الدولي ، ومجلس الأمن بالخصوص ، اعتماد وفرض اجراءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، كوسيلة سلمية ووحيدة لردع هذا النظام العنصري وإثناؤه عن مواصلة تعنته واعتداءاته المتكررة على شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وشعوب الدول الافريقية المجاورة ، وخاصة دول خط المواجهة .

أما بخصوص الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فإن الفصل الحادي عشر من الميثاق يوصي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي تضطلع بادارة أقاليم لم تنل شعوبها بعد قسطا كاملا من الحكم الذاتي ، بأن تقر المبدأ القاضي بأن مصالح هذه

الأقاليم لها المقام الأول ، وتقبل كأمانة مقدسة في عنقها الالتزام بالعمل علي تنمية رفاهية سكان هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع .

وأود ، بهذه المناسبة ، أن أؤكد من جديد أن عدد سكان الاقليم ، أو موقعه الجغرافي ، أو قلة موارده الطبيعية ، لن تكون مبررا ، ولن تقف عائقا في وجه سكانه لتقرير مصيرهم وطموحهم الرامي الى التمتع بالحكم الذاتي والاستقلال .

كما أود كذلك أن أهيب بكافة الدول القائمة بالادارة بأن تواصل تعاملها مع اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ، ونناشد جميع الدول القائمة بالادارة ، المشاركة في مداولات هذه اللجنة أثناء بحثها للأقاليم الراجعة لها بالنظر ومدّها بالمزيد من المعلومات والارشادات التي من شأنها إعانة اللجنة على اتخاذ القرارات المناسبة .

وأخيرا ، لابد أن نشير الى أهمية السماح للجنة ودعوتها لزيارة هذه الأقاليم ، قصد تقمّي الحقائق عن كثر ، وجمع المعلومات على عين المكان ، والاتصال المباشر بسكان هذه الأقاليم حتى تتمكن من أخذ صورة واضحة عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها .

ونود ، بهذه المناسبة ، أن نشني على ما تقدمه الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في إطار منظمة الأمم المتحدة من معونة لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وندعوها لمواصلة جهودها ، وللمزيد من الدعم لتركيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الأقاليم .

ولا يسعني في الختام ، إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير الى كافة أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ، وخاصة لرئيسها سعادة السفير تاديسي ممثل اشيوبيا وكذلك الى كافة أعضاء الامانة العامة على الجهود المتواصلة التي ما انفكوا يبذلونها منذ انشاء هذه اللجنة سنة ١٩٦١ .

وإن تونس ، كعضو مؤسس في هذه اللجنة ، ستواصل جهودها وتعاونها مع كافة الاعضاء الآخرين حتى تتمكن اللجنة من أداء الرسالة المناطة بمهدتها على أكمل وجه .

السيد مكدوال (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتفق

المراقبون واسعو المعرفة الذين يكتبون عن إسهام الأمم المتحدة فيما يحقق خير البشرية على أمر واحد : هو أن الأمم المتحدة قد نجحت بقدر يجاوز حتى آمال ومخاوف واضعي الميثاق في مجال إنهاء الاستعمار والمساعدة على تحرير المستعمرين .

إلا أنه من الممكن أن نستشعر في هذه الأيام عنصرا مما قد نسميه "بالإنهاك" في تناول بعض العناصر المتعلقة بإنهاء الاستعمار في الجمعية العامة . ويخبرنا قاموس اكسفورد الموجز للغة الانكليزية أن لفظة "إنهاك" مستمدة من أصل لاتيني يعني "التشاؤب" ، ويمضي قائلا إن "إنهاك" تعني "الإرهاق بعد بذل جهد كبير" أو "تناقص كفاءة عضلة أو عضو الخ بعد نشاط طويل الأمد" .

والشعور بشيء من الإرهاق ، بقدر من الإنهاك ، فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار مسألة مفهومة . فطوال السنوات الأربعين الأولى ، كانت أكثر المسائل المثيرة للمشاعر باستمرار في هذه القاعات هي تلك المتعلقة بتحرير المستعمرين . وما يقرب من ثلث أعضاء الأمم المتحدة الحاليين مدينون بالشكر لتلك المشاعر إذ ساعدتهم على التعجيل بممارستهم لتقرير المصير والحصول على الاستقلال فهم الذين أفادوا منها .

ولم تكن تلك مهمة سهلة ، فحتى عندما كان مجيء المستعمرين من خلفية متحررة نسبيا ، تعين التخلص من رواسب الموقف الابوي التي لم تمنح بسهولة . ولم يكن من السهل انجاز هذا العمل دون ألم . كانت توجد بعض المصالح المتأصلة ، وكان من الضروري التعرف عليها ومواجهتها وتناولها . وفي بعض الحالات كان على الشعوب المستعمرة أن تتجاوز العمل السياسي لنيل حريتها . وفهمت بعض الدول القائمة بالادارة هذه الامور بدقة وبشكل أسرع من غيرها . وفي جميع الحالات ، اثر الضغط الذي لا هوادة فيه من جانب الجمعية العامة ، الذي أعربت عنه بشكل شامل في قراراتها التي ظلت تتخذها عاما بعد عام ، على أقوى الدول الاستعمارية . وهكذا أنجز حتى الآن جانب كبير من المهمة .

وهناك أسباب خاصة تبقي تلك الاقاليم على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى الآن . وقد ناقشنا بالفعل في جلسة عامة عدم احراز تقدم فيما يتعلق بناميبيا ، وهو الامر الذي أصابنا باحباط كامل . ويرجع استعصاء الحالة على الحل هناك الى تحدي دولة عضو ، هي جنوب افريقيا ، حاولت أن توقع مستقبل ناميبيا في شرك تطورات دخيلة في مكان آخر في الجنوب الافريقي ومن ثم عطلت بشكل غير قانوني وغير مقبول تماما ، تحرير شعب ناميبيا .

تعتبر ناميبيا في واقع الامر آخر الاقاليم الشاسعة . لان الاقاليم المتبقية صغيرة الحجم نسبيا ، من حيث مساحة الارض ، وعدد السكان ، والموارد ، وهي غالبا مبعثرة في مناطق بعيدة من المحيطات . إلا أن حق الشعوب في هذه المناطق في أن تحدد مستقبلها لا يقل عن حق الشعوب في أماكن أخرى . فالحريات لا تنتقم تبعا للأحجام على الرغم من أن الموارد المحدودة ، سوف تحدد في بعض الاحيان ، وبمنتهى الصراحة ، الخيارات المتاحة لشعب اقليم صغير للغاية ويمكن القول انه في حالة تلك الاقاليم المتبقية ، هناك مطلب أكبر ، هو أن تتوخى الجمعية العامة اليقظة والقوة وهي تؤدي أدوارها التقليدية في المراقبة والتوفيق والوساطة ، فيما يتعلق بقدرة الصغار وغير القادرين على حماية أنفسهم ، حتى تبقى الخيارات المتاحة لهم غير محدودة . ويجب أن نأخذ هذه النقطة في الاعتبار دائما .

لقد كان الدافع الى بعض هذه الافكار حالات محددة في الجزء المباشر الذي نقع فيه في العالم . وقد تشجع أعضاء الجمعية العامة في العام الماضي ، وبعد أن استمعوا بعناية الى وقائع الحالة تحركوا على نحو حاسم ليضعوا مرة أخرى على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أحد الاقاليم التابعة التي كانت قد أزيلت من هذه القائمة منذ عدة عقود سابقة ، على نحو انفرادي .

وقد ترتبت بعض النتائج المجدية والمشجعة على ذلك القرار . وأود أن نذكر في هذه النتائج لأنها توضح الحالة العامة بشأن الفائدة المستمرة للأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار .

أولا ، أتيحت الفرصة للمجتمع الدولي لمعرفة ما يحدث في الاقليم المعني . فقد أعدت الامانة العامة أوراق معلومات أساسية شاملة وعممتها . وأجريت جولتان من المناقشة خلال العام في لجنة إنهاء الاستعمار ، لجنة ال ٢٤ ، وبالإضافة الى ذلك ، جرت مناقشة للموضوع في اللجنة الرابعة منذ أسابيع قليلة . وتتوافر الآن اذن معلومات كثيرة متاحة ، والوفود على علم كامل بالحالة . وباختصار ، تحولت الاضواء الدولية بشكل موجز ، ولكنه منتظم الى ذلك الاقليم . وكان لذلك أثره الفعال على مجريات الامور في الاقليم كما انه أثر ، على نحو ايجابي في رأينا ، على المعنيين .

ثانيا ، إعادة ادراج الموضوع على القائمة يعني أن شعب الاقليم - بجميع الآراء التي طرحت - أتيحت له الفرصة ليطرح وجهة نظره في محفل دولي . وقد أثبتت عملية الاستماع الى ملتسمين فائدتها مرة أخرى لأنها توفر منبرا دوليا للشعوب المستعمرة . وقد اغتنمت هذه الفرصة بالفعل . واستمعنا الى عدد من الملتسمين الفمحاء وبدأنا الآن نفهم تعقدات الحالة وجوهرها وهذا كله أمر طيب للغاية .

ثالثا ، شجعنا ان الدولة المعنية القائمة بالادارة شاركت في مناقشات اللجنة الرابعة بشأن الاقليم . ونحن نتكلم بطبيعة الحال في هذه المرحلة عن كاليديونيا الجديدة ، والدولة القائمة بالادارة هي فرنسا . لقد سعدنا لأن فرنسا وجدت من الملائم أن تحتل مقعدها في اللجنة الرابعة وأن توفر للدول الاعضاء بعض المعلومات الشفوية

والمكتوبة حول ادارتها لكاليدونيا الجديدة . وفرنسا لم تفعل ذلك في حالات مماثلة في الماضي ، لذلك يعتبر هذا الموقف الجديد خطوة الى الامام . والواقع اننا قد لا نوافق دائما على طريقة تقديم المعلومات أو على اسلوب تفسيرها ، لكن وجود رغبة في التعاون أمر لا بد أن نشني عليه لانها تدل على الوعي بمشروعية اهتمام الجمعية العامة بهذا الموضوع .

لذلك ، فإن الذين لديهم قدر كاف من التمسك بالمبادئ والقدر الكافي من التصميم ممن صوتوا في العام الماضي على القرار الخاص بكاليدونيا الجديدة ، يمكنهم أن يتأكدوا من أن هناك بالفعل نتائج ايجابية قد أحرزت . فشعب الاقليم ، كما قلت ، يستطيع أن يعرض قضيته هنا . والدولة القائمة بالادارة تشارك في المناقشات وتنصت الى ما يقال ، أو على الأقل تنصت اليه هنا في نيويورك .

انها لم تف بطبيعة الحال بتعهداتها الرسمية بتوفير المعلومات بموجب الميثاق . ولكن لدينا بعض الدلائل على أن فرنسا تنوي أن تقدم المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ٧٢ هـ من الميثاق . ونحن نرحب بذلك اذا تحقق .

لكنه لا ينبغي لنا أن نبالغ في الاعتباط . فتقديم المعلومات ، كما يتطلب الميثاق ، ليس سوى بداية . فقد ظهر خلال السنوات الاربعين الماضية تجديدان هامان آخران لتعزيز عملية انهاء الاستعمار . وقد أشرت للتو الى التجديد الاول وهو الاستماع العام الى الملتسمين في هذه القاعات ، وقد ساعد ذلك بالفعل على ايقاف الجمعية العامة هذا العام على المعلومات . فقد استمعنا الى ممثلين للشعب بشكل مباشر . وللمرة الاولى منذ ٤٠ عاما نستمع هنا الى صوت شعب كاليدونيا الجديدة . وهذا أمر هام .

أما التجديد الثاني فهو ارسال البعثات الزائرة التي تكلم بشأنها رئيس اللجنة الخامسة في وقت سابق من هذا الصباح . فبعثات الأمم المتحدة التي تذهب الى الاقاليم التابعة تستطيع أن تتصل اتصالا مباشرا ، على نطاق واسع ، بالشعب العادي بمختلف فئاته ومشاربه ، وبالمديرين والمشرعين المحليين وغيرهم . ونستطيع من

خبرتنا أن نؤكد أن هذه العناصر الثلاثة التي تشارك بها الأمم المتحدة ، وهي توفير المعلومات ، والاستماع إلى الملتزمين ، وإرسال بعثات زائرة ، يمكن أن تساعد على تمهيد الطريق نحو الانتقال السلمي والمستقر إلى عملية تقرير للمصير يؤيدها المجتمع الدولي ويوافق عليها . ونحن نشني بإخلاص على هذا المفهوم الذي وضعته فرنسا والنابع عن تجربتنا .

إننا نؤكد المزايا التي تعود على جميع المعنيين في هذا الصدد . وينبغي أن يكون هدف جميع المبادرات الرامية إلى إنهاء الاستعمار من جانب الجمعية العامة ، الأسهم على نحو عملي في حل المشكلة التي تتناولها ، وجعل التقدم لتحقيق هذا الهدف أمرا ممكنا ، وعندما تجد الدولة القائمة بالإدارة أنها تواجه مأزقا وتفقد الاتصال بقطاعات كبيرة من الشعب المستعمر ، ويبدو أنها غير قادرة على أن تجمع العناصر السياسية المختلفة في مجتمع ما لحل الخلافات ورسم طريق التقدم إلى الامام معا ، فإن دور الأمم المتحدة كمراقب خارجي غير منحاز يظهر في المقدمة . إننا نشني على هذه الفكرة التي وضعتها فرنسا كما نوصي بها لدى جميع الأعضاء .

إذا كنت قد أشرت بمضة خاصة إلى إقليم واحد في توضيح نقاط عامة تتعلق بإنهاء الاستعمار وبدور الأمم المتحدة في هذا المجال ، فذلك لأن ذلك الإقليم هو أقرب الاقاليم إلى بلادي ، ولنا مصلحة خاصة في التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار فيه ، مع ما يترتب عليها من آثار بالنسبة لسلم المنطقة .

قبل أن أنتقل في النهاية من القضية التوضيحية إلى القضية العامة ، اسحبوا لي أن أعلق بإيجاز على موضوع أشير هذا العام أثناء مناقشة موضوع كاليديونيا الجديدة ، وهو موضوع الاستفتاء الذي أجري هناك في أيلول/سبتمبر الماضي . لأنني ، إذا لم أشر إلى هذا الموضوع ، سيقال مرة أخرى أن وفود محفل جنوب المحيط الهادئ تشعر بالحرج أو أنها تتجنب التعليق . والواقع أن الذين يشعرون بالحرج إزاء هذا الموضوع هم الذين يدعون أنهم يرون أن نتائج الاستفتاء تفتح الطريق إلى الامام بالنسبة

للاقليم ، لان هذا الاستفتاء كان عن أمر غير محدد . فلم يكن المواطنون في كاليدونيا الجديدة يعرفون ما الذي يصوتون عليه . وكما يقول الامريكيون فإنهم كانوا يشتبهون خنزيرا في جوال مغلّق . لم تكن هناك خيارات على الاطلاق . وكان الاقبال على عملية الاستفتاء الذي يؤثر على المستقبل ضئلا بشكل يدعو للشعور بالحرج . فقد قاطعت الاغلبية العظمى من الشعب الحقيقي عملية الاستفتاء .

لذلك فقد رفضها المطلعون على خبايا الأمور في فرنسا لأنها في غير آوانها وترسخ حالة تنطوي على خطورة محتملة بدلا من تسويتها . ومنذ أجريت الاستفتاءات والاحداث تؤكد ذلك الحكم . إذ أن هناك توترا متزايدا واضطرابا منذ ذلك الحين . وقد ظلت الاحداث التي تتسم بالعنف في ازدياد ، والانقسامات السائدة تتعمق الآن . ان الوجود العسكري الضخم المستمر يتسبب في خلق مناخ من عدم الثقة بين شعب الكانك . وباختصار فإن الاستفتاء أدى الى تفاقم الحالة ، بل وان الدولة القائمة بالادارة ذاتها لم تدع أنه كان عملا نهائيا أو حاسما من أعمال تقرير المصير . ونحن نؤيد ذلك الحكم .

غدا سوف نصوت على عدد من مشاريع القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار . ونشق بأن الاجهاد الذي أشرت اليه آنفا سيتلاشي عندما تتاح لنا الفرصة للتكلم بشأن القضايا التي تشيرها مشاريع القرارات . إن الجمعية العامة تتمتع بسلطة أدبية نابعة من ذاتها ، وعدم قيام الحوار بين البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم يقلل من تلك السلطة ، حيث تعتبر الأمم المتحدة محفلا لا غنى عنه بالنسبة لتلك البلدان . وقد تبدو الاقاليم المستعمرة المتبقية للكثير من الناس كما لو كانت صغيرة وغير مهمة وبعيدة جدا . فلنتذكر أن هذا الوصف ينطبق على كثير من الدول الاعضاء في ظروف أخرى . وبالتأكيد سوف يؤيد وفد بلادي مشاريع القرارات المعروضة علينا تحت البند ١٨ من جدول الأعمال . وتماشيا مع تأييدنا الحار لإعلان عام ١٩٦٠ المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وانسجاما مع سجلنا في التعاون الوثيق مع لجنة الـ ٢٤ الخاصة - وهي سيامة لم يوجد أي سبب يحملنا على تغييرها أو تجاهلها - سوف تصوت نيوزيلندا لصالح النص المتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار والنص المتعلق بتعزيز تنفيذ إعلان عام ١٩٦٠ .

واختتم كلمتي بملاحظة شخصية . قبل ٢١ سنة ، كنت ممثلا لوفدي في اللجنة الرابعة عندما كان مستقبل الاقليم الذي يجلس ممثلوه الآن بين طهرانينا في هذه الجمعية موضوع مناقشة . وإني أذكر تماما الكلمة المؤثرة التي ألقاها أحد الخطباء العظماء من بلد ينتمي الى جنوب آسيا ، فألهب حماس العديد من المتكلمين ، إنه برهن بالحجة على أن العلاقات الشناثية الودية بين الدول لا تتركز على اتجاهات متغيرة بل

على مسائل مبدئية ، وناشد الأعضاء التصويت لصالح مشروع قرار مشابه تماما لأحد المشاريع التي ستعرض علينا يوم غد . أما بالنسبة لمن سيمتنعون عن التصويت خشية أن يغضبوا الدولة القائمة بالإدارة فقد ذكر أنه حتى الدولة القائمة بالإدارة نفسها سوف تحترم ، في النهاية ، الذي اتخذوا مواقف مبدئية أكثر من الذين اتخذوا مواقف متسعة وليدة لحظتها .

وذلك لم يكن من قبيل التبجح الخطابي ، إنما كان بيانا واقعيا يمثل الحقيقة . فلنتذكره عندما نصوت غدا على مشاريع قرارات اللجنة الرابعة . أما نحن الذين ننتمي الى منطقة المحيط الهادئ ، فسوف نفعل ذلك بالتأكيد ؛ لأننا سوف نعيش مع نتائج هذه التصويتات .

السيد سميرنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : إن الأمم المتحدة ، التي جاءت نتيجة للانتصار العظيم الذي حققته الشعوب المحبة للسلم على الفاشية ، قد ساهمت مساهمة كبيرة في قضية تحرير الشعوب المستعبدة . وقد لعب إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة دورا هاما للغاية في ذلك ؛ وقد اعتمد ذلك الاعلان في أعقاب مبادرة أخذ زمامها الاتحاد السوفياتي ، حيث يعلن رسميا :

"ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره

ومظاهره" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥))

والاعلان ، بوصفه وثيقة أساسية من وثائق الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار ، ما يبرح يلعب دورا هاما في مساعدة الشعوب التي لاتزال خاضعة للنير الاستعماري في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال ، وفي تعبئة الرأي العام العالمي من أجل القضاء قضاء مبرما على الاستعمار .

لقد برزت في الشؤون العالمية مؤخرا عمليات ايجابية واضحة أكثر فأكثر يقوم بها المجتمع الدولي لكي تصبح دلالة على قيام علاقة متبادلة جديدة خالية من المواجهة والقمع والعداوة ، وذلك تماشيا مع مستوى تطور الحضارة . ويبدو أن هناك فرضيات

منطقية لإقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين . ولكن لا بد لنا أن نتناول مسألة إحلال السلام الآمن من جوانب عديدة . وكما ذكر مؤخرا الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، السيد غورباتشوف ، في المقال المعنون "واقع وضمانات إقامة عالم آمن" :

"إن الالتزام غير المشروط بميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في أن تختار بنفسها طرق وأشكال تنميتها ، ثورية كانت أم تطويرية ، شرط ضروري للامن الشامل وينبغي استبعاد جميع المحاولات ، المباشرة وغير المباشرة ، للتأثير على تطور البلدان 'التي ليست معنا' والتدخل فيه" . (A/42/574 ، ص ٨)

إن المهمة الرئيسية والملحة للغاية في الكفاح العام من أجل استئصال مخلفات الاستعمار المخزي لاتزال تتمثل في تحرير ناميبيا في أسرع وقت ممكن . إن الاتحاد السوفياتي يحبذ إنهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا فورا ونيل الشعب الناميبي لحقوقه الشابتة في تقرير المصير الحقيقي والاستقلال وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما فيها قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونؤيد نقل كل السلطات الى الشعب الناميبي ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوصفها الممثل الحقيقي للشعب الناميبي .

ونرى أنه يتعين على الأمم المتحدة ، وفي المقام الأول مجلس الامن ، القيام بدور أكبر في تسوية مسألة ناميبيا . فمن الضرورة بمكان إرغام النظام العنصري في جنوب افريقيا على احترام مبادئ القانون الدولي وتنفيذ المطالب التي أعربت عنها الأمم المتحدة بوضوح بشأن منح الاستقلال لناميبيا . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا إلا أن نأسف للسياسة التي تنتهجها بعض البلدان الغربية ، التي - بشلها لانشطة مجلس الامن ولجوئها الى سياسة الربط مع جنوب افريقيا ، وهي سياسة رفضتها الأمم المتحدة - انما تؤيد في الحقيقة سياسة برييتوريا العنصرية وتحض عليها ومن ثم تسعى الى توجيه تسوية مسألة ناميبيا للسير في اتجاهات الاستعمار الجديد .

إننا مقتنعون اقتناعاً قوياً بأنه لا بد من مضاعفة الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بإنهاء الأزمة في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية ، على أساس الوقف التام لأعمال العدوان التي يشنها نظام برييتوريا على دول خط المواجهة ، ومنح الاستقلال لناميبيا فوراً وتصفية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في أسرع وقت ممكن .

إن الاتحاد السوفياتي ، وفاء بموقفه المبدئي ، يدافع عن حق جميع الشعوب المستعمرة ، كبيرها وصغيرها ، في تقرير المصير والاستقلال تمثيلا وإعلان إنهاء الاستعمار . ونرى انه لا يمكن الكيل بمكيالين فيما يتعلق بمسألة إنهاء الاستعمار في الاقاليم التابعة أو المستعمرة . إن أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان إنهاء الاستعمار وقرارات الأمم المتحدة الأخرى تنطبق على جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على السواء . سواء كان اسمها ميكرونيزيا أو كاليدونيا الجديدة أو المحرراء الغربية أو بورتوريكو أو ناميبيا أو جزر فولكلاند (مالفيناس) أو غوام .

ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الحالة السائدة في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . فحتى الآن لم يمنح شعب الإقليم فرصة التعبير بحرية عن ارادته ولم ينل استقلاله . وعن طريق ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية الفاضحة فرضت السلطة القائمة بالادارة نظاما استعماريا جديدا على ثلاث مناطق من الاقاليم ، ولم تتردد في اتخاذ تدابير متطرفة لإجبار شعب بالاو ، وهو جزء من ميكرونيزيا المقسمة ، حتى يذعن لإملاء الإرادة الأمريكية من أجل تحويل ذلك الإقليم الى قاعدة لوزع وتخزين الأسلحة النووية .

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة لا يمكن ان تتجاهل هذه الانتهاكات المارخة للميثاق . ان أنشطة الولايات المتحدة في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية أنشطة انفرادية تعسفية وليس لها أي سند قانوني .

بمقتضى الميثاق ، لا يحق إلا لمجلس الأمن ان يتخذ القرارات لإنهاء اتفاق الوصاية . وطالما ان شعب جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية لم يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لما يستلزمه الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ، فإن المنظمة لاتزال تتحمل المسؤولية عن ذلك الإقليم .

وكما يتضح من وثائق الأمم المتحدة بشأن الاقاليم المستعمرة والتابعة ، لاتزال الموارد الطبيعية لهذه الاقاليم تتعرض لاعمال السلب والنهب من جانب الدوائر الاجنبية الاقتصادية وغيرها . وتنص قرارات الأمم المتحدة بوضوح على ان مثل هذا النشاط يشكل احدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويرمي الى إبقاء الاقاليم المستعمرة خاضعة باستخدام الإملاء والضغط الاقتصاديين . وبالتالي فإنه من الصحيح تماما ومما له ما يبرره إدانة هذا النشاط والمطالبة بإيقافه .

إن الأنشطة العسكرية للدول المستعمرة في الاقاليم التابعة ، وهدفها الواضح هو استخدام هذه الاقاليم لتحقيق أهداف تتعارض ومخالفة تعزيز السلم والامن الدوليين ، تبعث على القلق البالغ . إن أية أنشطة عسكرية في الاقاليم المستعمرة يجب إيقافها فورا ويجب تفكيك القواعد والمنشآت العسكرية وحظر إقامة القواعد والمنشآت العسكرية الجديدة .

لقد حدثت تغييرات كبرى في العالم منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . فالبلدان المتحررة تشكل الآن مجموعة خاصة تسعى الى إيجاد الهياكل التنظيمية الكفيلة باشتراكها الفعال ، على قدم المساواة ، في حل المشاكل التي تؤثر على البشرية كلها . ويمكن للمرء ان يتوقع استمرار نمو هذا النفوذ على السياسة العالمية ودوره الاصيل في تشكيل اقتصاد المستقبل . إن الاقاليم التابعة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي هي جزء من ذلك العالم . وسمتها المميزة هي انها لم تحصل بعد على الحرية والاستقلال . وفي رأينا انه قد حان الوقت لكي نضمن لجميع هذه الاقاليم الحق في تقرير المصير والاستقلال ، وبذلك ننتهي من تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار .

سيؤيد الوفد السوفياتي مشاريع القرارات الرامية الى حماية الحق غير القابل للتصرف لشعوب الاقاليم التابعة والمستعمرة في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين ، وضمان سيادتها في المجالين السياسي والاقتصادي وصون هويتها وقيمها الثقافية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥